



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الروسي–التركي في المتوسط:

مجال الطاقة نموذجا

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية في المتوسط

اعداد الطالبة	اشراف الأستاذ
عبير بخوش	محمد حمشي

لجنة المناقشة

كمال بلعسل	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
محمد حمشي	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
أسماء مرايسي	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التنافس الروسي–التركي في المتوسط:

مجال الطاقة نموذجا

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية في المتوسط

اعداد الطالبة	اشراف الأستاذ
عبير بخوش	محمد حمشي

لجنة المناقشة

كمال بلعسل	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
محمد حمشي	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
أسماء مرايسي	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

اهداء

...الى عائلتي اكسير حياتي...

...الى قسم العلوم السياسية أساتذتي وأستاذاتي...

...الى زملائي وزميلاتي...

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

...الحمد والشكر لله تعالى...

...أتقدّم بالشكر للدكتور محمد حمشي لإشرافه على هذه المذكرة المتواضعة...

...الى لجنة المناقشة الكريمة...

...والشكر لقسم العلوم السياسية...

ملخّص الدراسة

يتمتّع حوض البحر الأبيض المتوسط برقعة واسعة في مجال البحوث العلمية والدراسات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية. وتزداد أهميّة المتوسط مع وجود موارد الطاقة من غاز طبيعي ونفط، هذه الأخيرة شكّلت ولازالت تشكّل مصدراً للصراعات في اطار ما يسمّى بحروب الموارد والتنافس عليها بين الوحدات السياسية سواء اقليمية كانت أم دولية، في النظام الدولي الفوضوي الذي يحكمه منطق المصلحة.
لم يكن موضوع تنافس روسيا وتركيا بالجديد، فتاريخ هاتين الدولتين حافل بمظاهر تضارب المصالح الطاقوية في مناطق كبحر قزوين والقوقاز وإقليم البلقان، ليشكّل حوض المتوسط بذلك امتداداً لهذه المناطق ويشهد تكراراً لمشهد التنافس الطاقوي بين روسيا وتركيا. وعليه تسعى هذه الدراسة الى البحث في مصالح كل من روسيا وتركيا في مجال الطاقة في منطقة المتوسط، والتعرّف على مظاهر التنافس الطاقوي في المنطقة الذي ترسمه استراتيجية أمن الطاقة لكل من روسيا وتركيا، هذا الى جانب التطرق الى التوجّهات الجديدة نحو الشمال الافريقي لتتوسّع بذلك الرقعة الجيوبوليتيكية لهذا التنافس، بتزايد الترابط الطاقوي في منطقة المتوسط. تنقسم هذه الدراسة الى فصلين. يتناول الفصل الأول الاطار المفاهيمي وأهّم النظريات المفسرة لهذا التنافس، أمّا الفصل الثاني فيتناول الدراسة في جانبها التطبيقي ألا وهو التنافس حول موارد الطاقة في المتوسط بين روسيا وتركيا.

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتنافس الروسي–التركي حول الطاقة في المتوسط

المبحث الأول: التنافس الروسي–التركي في مجال الطاقة–دراسة في المفاهيم–

المطلب الأول: مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثاني: مفهوم أمن الطاقة والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثالث: وسائل ضمان أمن الطاقة

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنافس الروسي–التركي في المتوسط

المطلب الأول: التنافس الروسي–التركي في المتوسط من منظور الواقعية

المطلب الثاني: نظرية الدور والتنافس الروسي–التركي في المتوسط

المطلب الثالث: التنافس الروسي–التركي من منظور مقاربات الجيوبوليتيك

الفصل الثاني: تنافس المصالح الروسية–التركية في المتوسط من منظور ممارساتي: مجال الطاقة نموذجا

المبحث الأول: الخارطة الجديدة لحوض المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتكية لحوض المتوسط

المطلب الثاني: القدرات الطاقوية لحوض المتوسط

المطلب الثالث: أهم المضائق والممرات البحرية في حوض المتوسط

المبحث الثاني: بين الاستراتيجية الروسية والتركية لأمن الطاقة

المطلب الاول: روسيا وتركيا ومرتكزات استراتيجية أمن الطاقة

المطلب الثاني: معادلة الطاقة في بحر قزوين ومنطقة القوقاز

المطلب الثالث: اقليم البلقان وتضارب المصالح الطاقوية

المبحث الثالث: حوض المتوسط المشهد الجديد للتنافس الطاقوي

المطلب الأول: مظاهر التنافس الطاقوي الجديد شرق المتوسط

المطلب الثاني: الحفاظ على الحلفاء التقليديين والبحث عن البديل

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة نحو شمال افريقيا

خاتمة

مقدمـــــــــــة

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من الفضاءات التي حازت على اهتمام المفكرين والباحثين في حقل العلاقات الدولية، حيث يكتسب أهمّية على الصعيد الجيوبوليتيكي والاقتصادي والاستراتيجي ليمثّل بذلك مركزاً حيويّا في الخارطة العالمية. وقد شهد حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، نظراً للتنوّع الذي يتمتّع به، اهتمام مختلف الفواعل في النظام الدولي الفوضوي، لتتباين طبيعة العلاقات بين هذه الفواعل بين التعاون والصراع والتنافس في مختلف المجالات. وبما أنّ الحروب قد أصبحت مكلفة للدول، فانّ ظاهرة التنافس حاضرة وبقوّة لتميّز معظم التفاعلات الدولية.

يعدّ حوض المتوسط أيضاً من المناطق الحيويّة الغنيّة بموارد الطاقة التي تحتل مكانة جوهرية على الساحة العالمية. تعتبر الطاقة عصب الصناعة ومحور الاقتصاد العالمي الذي يشهد حالياً تصاعد أقطاب جديدة كالصين والهند ليتزايد بذلك الطلب وبالتالي تزايد التنافس على هذه المادة الحيوية. وقد أدّت الاكتشافات الجديدة للموارد الطاقوية شرقيّ حوض المتوسط الى بروز أطراف جديدة وتوسيع حلبة التنافس بين الدولي والإقليمي.

أهميّة الموضوع

برزت أهميّة الطاقة مع تزايد التنافس الدولي على مصادرها وتأمين خطوط امداداتها، ليشمل بذلك أمن الطاقة أبعاداً سياسية واقتصادية واستراتيجية، ويصبح محور التنافس الدولي مستقبلاً هو الموارد الطاقوية التي تتميّز بندرتها، ومع تزايد الطلب عليها نتيجة التنامي المستمر لاقتصاديات الدول وبروز أقطاب اقتصادية جديدة على المستويين الدولي كالصين والهند، والإقليمي كتركيا التي تحتاج موارد الطاقة للمحافظة على نموّها الاقتصادي من جهة، ولعزيز مكانتها الدولية من جهة أخرى. هذا على غرار الأقطاب الكبرى كالولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا والاتّحاد الأوروبي. وبحكم أنّ حوض المتوسط من المناطق الحيويّة في العالم بما شهدته الفترة الأخيرة من اكتشافات جديدة شرقه، فقد أصبح محور اهتمامات أجندة تركيا وروسيا الطاقوية.

أدبيات الدراسة

حظي موضوع الطاقة بدراسات عديدة، وبما أنّ الرقعة الجغرافية للنّفاذ للموارد الطاقوية آخذة في الاتساع، فقد شملت بذلك منطقة المتوسط. ومن أهّم تلك الدراسات:

-دراسة محمد سليمان الزواوي بعنوان: **بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**، الصادرة سنة 2015، حيث تطرّق الكتاب الى أهّم القضايا الأمنية في منطقة شرق المتوسط بما في ذلك قضيّة الطاقة، لكن الدراسة ركّزت بشكل كبير على المنطقة الشرقية وتنافس القوى الاقليمية بالدرجة الأولى. وقد خلصت الدراسة الى أنّ مستقبل المنطقة يعتمد بشكل كبير على مدى عقلانية اللّاعبين الاقليميين والدوليين، وكيفية السيطرة على النزاعات البينيّة بين بلدان المنطقة، والوصول الى حلول للصراعات التاريخية والحدودية والطاقوية في المنطقة.

-دراسة لسارة فوجلر Sarah Vogler كبيرة الباحثين في الدراسات الاستراتيجية في مركز التحليل البحري بواشنطن، التي تركّز أبحاثها على القضايا السياسية والأمنية في شرق البحر الأبيض المتوسط شمال أفريقيا، الى جانب إريك تومبسون Eric V. Thompson مدير مؤسسة الدراسات الاستراتيجية. تحمل الدراسة عنوان

"Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security"

"**اكتشافات الغاز في شرق المتوسط: الآثار المترتبة على الأمن البحري الإقليمي**". تتناول الدراسة الصادرة في مارس 2015، اكتشافات حقول الغاز والنفط شرقيّ المتوسط، وتأثيرها على أمن الفواعل الاقليمية في المنطقة. وقد خلصت الدراسة الى أنّ هذه الاكتشافات يمكن أن تؤدي الى تفاقم التوتّرات بين تركيا وقبرص وبين اسرائيل ولبنان، الى جانب أنّها ساعدت على تعزيز القوى البحرية ممّا أثار قلق اسرائيل وأنّ هذه الموارد الجديدة من شأنها أن تساعد في الاستقرار الإقليمي، لا أن تكون مصدراً اضافياً للصراع في المنطقة.

-دراسة اسماعيل خناس بعنوان: **تحدّي الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط**، الصادرة سنة 1994. وقد تطرق الكاتب الى الطاقة وما تشكله من تحدّ للدول الغربية للنفاذ لهذه الموارد في هذه

المنطقة، حيث تناول الكتاب التحليل التركيبي لمآلات الطاقة ومصائرها في منطقة المتوسط والخليج العربي، وشكل العلاقات بين دول الشمال والجنوب وتنافس الدول الغربية على النفاذ الى نفط الشرق الأوسط وسبل استغلال العرب لهذه الثروات في الدفع بعجلة التنمية. لتخلص الدراسة الى نتائج مفادها أنّ علاقات الطاقة في المتوسط تتخذ شكل الاستثمارات بين الدول المنتجة-المصدّرة والدول المستهلكة، لتبقى هذه التجارة اللامتكافئة بين الشمال والجنوب هي المسيطرة. الى جانب أنّ ميزان القوّة بين دول العالم الثالث المنتجة والبلدان الصناعية الكبرى سيزيد من توثيق الترابط الطاقوي.

اشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدّم تتمحور اشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

الى أيّ مدى يمثّل حوض المتوسط فضاءً لتنافس المصالح الطاقوية الروسية-التركية؟.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تمّ صياغة الفرضيات التالية:

-في ظلّ الاقتصاد المتنامي في النظام الدولي، فانّه كلّما زاد الطلب على الموارد الطاقوية، كلّما زاد التنافس عليها لضمان أمن الطاقة.

-بما أنّ تركيا تتميّز بموقع جيوبوليتيكي مميّز، فانّ ذلك يعزّز من اضطلاعها دور المركز الاقليمي الطاقوي لنقل موارد الطاقة في منطقة المتوسط.

-كلّما زاد الترابط الطاقوي الروسي مع دول المتوسط، كلّما أدّى ذلك الى تعزيز النفوذ الروسي في حوض المتوسط.

مناهج الدراسة

تمّ الاستعانة بتوليفة من مناهج البحث في الدراسة وهي كالآتي:

المنهج التاريخي: والذي يساعد في رصد مختلف محطّات التنافس بين روسيا وتركيا حول موارد الطاقة في المتوسط، وقبل ذلك أيضاً في منطقة القوقاز وبحر قزوين وإقليم البلقان.

المنهج المقارن: تمّ اعتماده في الدراسة للمقارنة بين توجهات كل من روسيا وتركيا في المتوسط في ما يخصّ مجال الطاقة، الى جانب المقارنة بين استراتيجية الطاقة بالنسبة لكل منهما.

منهج دراسة حالة: تمّ اعتماد هذا المنهج نظراً لأنّ الموضوع عبارة عن دراسة جزئية حول التنافس في مجال الطاقة بين روسيا وتركيا في منطقة حوض المتوسط.

منهج تحليل المضمون: تمّ اعتماده في دراسة لحملة من خطابات وتصريحات بعض المسئولين في قطاع الطاقة.

الاطار النظري للدراسة

تمّ الاستناد الى مجموعة من المقاربات النظرية في هذه الدراسة هي كالتالي:

النظرية الواقعية: تهدف النظرية الواقعية الى الأحداث بطريقة واقعيّة، لتؤكّد على أنّ العلاقات بين الدولة قائمة على مفاهيم القوة والمصلحة، فالقوّة تختلف من دولة الى أخرى ومن موقف الى آخر، أمّا المصلحة فهي أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها وهي محدّد سلوكياتها. لهذا تعتبر الطاقة بالنسبة لروسيا مصلحة من مصالحها الحيويّة، وأداة من أدوات القوّة في الوقت نفسه. وبالنسبة لتركيا، تعتبر الطاقة من مصالحها العليا المرتبطة بأمنها الطاقوي. وإدراكها ضرورة التعامل مع متغيّرات البيئة الدولية بصورة براغماتية.

نظرية الدور: تسعى نظرية الدور الى تبيان الدور الذي تسعى الدول الى لعبه على المستوى الاقليمي مقابل أدوار الدول الأخرى. وفي منطقة المتوسط تسعى تركيا الى لعب دور المركز الاقليمي المهيّمن على خطوط امدادات الطاقة نحو أوروبا، ليظهر هنا الدور الروسي المهيمن على تصدير موارد الطاقة لأوروبا وسعيّها للحفاظ على هذا الدور بتعزيز وجودها في المتوسط.

مقاربات الجيوبوليتيك: ترتبط الطاقة بشكل وثيق بالجيوبوليتيك، لأنّ توزّع موارد الطاقة طبيعيّاً بشكل غير عادل عبر العالم يجعل المناطق الغنيّة بهذه الموارد متنافس عليها من قبل الدول. هذا ما ينطبق على المتوسط ليكون امتداداً للتنافس في بحر قزوين وإقليم البلقان.

تبرير خطّة الدراسة

تمّ تقسيم الدراسة الى فصلين غطّى كل فصل منها جانباً من الموضوع على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول الاطار المفاهيمي والنظري للتنافس الروسي–التركي في المتوسط في مجال الطاقة وينقسم الى مبحثين. يتناول المبحث الأول الجانب المفاهيمي، ويتكون من ثلاث مطالب تترجم مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له؛ كالتوتر والحرب، ومفهوم أمن الطاقة والمفاهيم المتداخلة معه؛ كأمن الامدادات والاستراتيجية الطاقوية. بينما يمثّل المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة. ويشمل ثلاث مطالب، تناقش أهّم النظريات المفسّرة للتنافس الروسي–التركي في المتوسط، والمتمثّلة في النظرية الواقعية ونظرية الدور ومقاربات الجيوبوليتيك.

يركّز الفصل الثاني على الجانب التطبيقي للدراسة. ويشمل ثلاث مباحث. يتناول المبحث الأول الخارطة الجيوبوليتيكية لحوض البحر الأبيض المتوسط من حيث الأهميّة الاستراتيجية والموارد الطاقوية وأهّم الممرات البحرية في الحوض. بينما يتطرّق المبحث الثاني الى رصد الاستراتيجية الروسية والاستراتيجية التركية في مجال الطاقة، من حيث رصد مرتكزات هذه الاستراتيجية لأمن الطاقة من جهة، والتطرق الى التنافس التقليدي في بحر قزوين ومنطقة القوقاز واقليم البلقان من جهة أخرى. أمّا المبحث الثالث فيتناول استمرار مشهد التنافس الطاقوي بين تركيا وروسيا في المتوسط بدءًا من المنطقة الشرقية منه، الى التوجّهات نحو شمال افريقيا.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للتنافس الروسي–التركي حول الطاقة في المتوسط

يتناول الفصل الأول التأصيل المفاهيمي والنظري للتنافس الروسي–التركي في منطقة المتوسط مجال الطاقة نموذجا، فقد تتطرق الى الكلمات المفتاحية للدراسة كمفهوم التنافس الى جانب أهم المقاربات النظرية المفسّرة للتنافس في العلاقات الدولية. وعليه تم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين، يتناول المبحث الأول مفهوم التنافس في العلاقات الدولية الى جانب أهم المفاهيم المشابهة له؛ كالحرب والصراع والأزمة. وهو يسعى الى رصد الفروق بين هذه المفاهيم، اضافة الى التطرق لمفهوم أمن الطاقة والمفاهيم المشابهة له؛ كأمن الامدادات والإستراتيجية الطاقوية. أمّا المبحث الثاني فيسعى الى فحص المقاربات النظرية لتفسير التنافس الروسي–التركي في المتوسط والتي تطرّقت لمقاربات حقل العلاقات الدولية والمتمثلة في النظرية الواقعية ونظرية الدور، والنظريات التي تنتمي لحقل الدراسات الجيوسياسية (الجيوبوليتيك) التي تهتم بتفسير التنافس بين الدول حول المناطق الحيويّة في العالم.

المبحث الأول: التنافس الروسي–التركي في مجال الطاقة–دراسة في المفاهيم–

يعدّ مفهوم التنافس من المفاهيم الجوهرية في العلاقات الدولية وأكثر ما يميّز العلاقات بين وحدات النظام الدولي، هذه الأخيرة التي تسعى الى ضمان مصالحها في النظام الدولي ذي الطبيعة الفوضوية، هذا ما يدفع بها الى انتهاج سلوكيات كالتنافس لتعظيم مكاسبها في مقابل مكاسب الوحدات الأخرى على الساحة الدولية. وفي هذا السياق تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول مفهوم التنافس والمفاهيم المتداخلة معه. أمّا المطلب الثاني فيتناول مفهوم أمن الطاقة والمفاهيم المشابهة له. في حين خصّص المطلب الثالث لرصد وسائل ضمان أمن الطاقة.

المطلب الأول: مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له

تعتبر ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية ظاهرة ديناميكيّة تميّز معظم علاقات الدول فيما بينها من أجل تحقيق مصالح استراتيجية في مختلف المجالات، ومفهوم التنافس شأن المفاهيم الأخرى في العلاقات الدوليّة فقد تعدّدت التعاريف التي قدمت بشأنه في العلاقات الدولية. الى جانب ذلك هناك بعض المفاهيم المتداخلة والمشابهة لمفهوم التنافس والتي ستأتي الدراسة على ذكرها.

أولا: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية

يرجع مصطلح التنافس Concurrence إلى الأصل اللاتيني Curn-Ludere والتي تعني بالفرنسية Jouer ensemble وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعنى المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق[1].

يحمل المفهوم من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذي القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة. وكما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين في قول الله تعالى مخاطباً عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل

---

[1] حمدي محمد نذير، "ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2013)، تمّ تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2017، democratica.de/ ?p=1775

الجزاء الحسن: (خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ المتَنَافِسُونَ) فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس[2].

أمّا اصطلاحاً فيعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع ، وتأخذ أبعاداً اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح معيّنة وتحصيل مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي[3].

كما يعرف على أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر الى تحقيق نفس الهدف ولهذا يتفاوت التنافس كماً وكيفاً من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد[4].

من جهة أخرى يقصد بالتنافس الدولي الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصّراع إذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس .وقد يشمل التنافس مجالاً محدّداً وقد يتّسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي والسياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجياً أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منهما[5].

يمكن تعريف التنافس اجرائيا كإطار لتفاعلات الفواعل الدولية ثنائية كانت أم متعددة الأطراف والهدف الجوهري هو تحقيق المصالح والأهداف المرجوّة.

---

[2] المرجع السابق.

[3] عبد الله فلاح عودة العضايلة، "التنافس في آسيا الوسطى"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.، جامعة الشرق الاوسط: 2011)، 4.

[4] اسماعيل عبد الفتاّح عبد الكافي، **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**، (جامعة القاهرة)، 128.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2014/2010"، (مذكرة ماجستير في العلوم سياسية.، جامعة بسكرة: 2015/2014)، 11.

ثانيا: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية

المفهوم الأقرب و الأكثر تداخلاً مع مصطلح التنافس هو الصراع. و هو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد –سواءً كانت مجموعة قبلية أو عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أيّاً كانت طبيعتها– تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأنّ كلاً من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو على أنها كذلك[6].

أمّا بعض من الباحثين فيذهبون إلى اعتبار الصراع على أنه تنافس، مثل لويس كوسر الذي عرف الصراع على أنّه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم[7]. الى جانب ذلك نجد تعريفاً لريمون آرون الذي يعرف الصراع على أنّه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح[8].

قد يرقى التنافس ليصبح صراعاً عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين و تعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم. والصراع قد يكون عنيفاً أو غير عنيف (بالمعنى المادي للعنف)، وقد يكون مستمرا أو مؤقتا، كما يمكن التحكم فيه أو يكون خارج عن نطاق السيطرة، وقد يكون قابلاً للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف[9].

يمكن تقديم تعريف للصراع وفقا لما سبق على أنه: تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة،مع الاستعداد والاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية[10].

---

[6] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة. وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، 140.

[7] دورتي وبالتسغراف، 140.

[8] بوزيدي، 13.

[9] دورتي وبالتسغراف، 140.

[10] بوزيدي، 14.

وكتعريف اجرائي للصراع فهو تضارب في المصالح بين طرفين أو أكثر مع الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية نتيجة للتصعيد وتمسك الأطراف بأقصى الأهداف.

ثالثا: مفهوم الحرب في العلاقات الدولية

المفهوم الآخر المشابه لمفهوم التنافس هو مفهوم الحرب. الحرب حسب كلاوزفيتز تعبّر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف وأقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب[11].

نجد تعريفاً آخر لغاستون بوتول الذي يعرف الحرب بأنّها العنف الهائج و المنتظم الذي تصبغ عليه صفة القداسة، وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جداً من الناحية العددية[12]. ويعرّف جون جاك روسو الحرب على أنّها عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية[13]. ومنه يمكن تبني مفهوم كلاوزفيتز عن الحرب كمفهوم اجرائي.

رابعا: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

تعتبر الأزمة من بين المفاهيم محل الاختلاف في تحديد معناها الدقيق، وذلك لاختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة سواءً كانت اقتصادية، نقدية، سياسية، نفسية...الخ، فالأزمة بذلك يمكن أن تحدث في أي مجال من المجالات وفقاً لمؤشرات وأسباب معيّنة.

أمّا في مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة في بعدها الدولي محل اهتمام الباحثين محاولة منهم لإيجاد تعريف واضح للأزمة، لكن اختلفت تلك التعاريف باختلاف التوجّهات الفكرية للباحثين. من بين تلك التعريفات نجد تعريف تشارلز ماكليلاند الذي يرى أنّ الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيّير

---

[11] المرجع السابق، 14.

[12] المرجع السابق، 14.

[13] بوزيدي، 14.

الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، ويرجع هذا التغيّر الى التغيّر في نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع[14].

بمعنى أنّه في بداية الأزمة تتزايد الأفعال الدالّة على استعراض القوة المادية أو حتى استخدامها، أمّا التغيّر الثاني فنلحظه في مرحلة انخفاض حدّتها أو انتهائها أو تسويتها حيث يقلّ معدل الأفعال الدالّة على استعمال القوة، ووفقاً لهذا التعريف تعتبر الأزمات مرحلة وسطاً بين حالة السلم والحرب، فالأزمة قد تكون بداية فعلية للتوجه الى الحرب أو تجنبها[15].

كما نجد أيضاً تعريف روبرت نورث للأزمة الدولية بأنّها عبارة عن تصعيد حادّ للفعل ورد الفعل ممّا يؤدي الى زيادة درجة التهديد والاكراه، ويرى نورث أنّ الأزمات غالباً ما تسبق الحروب ولكن ليس بالضرورة كل الأزمات تؤدي الى الحرب[16].

يعرّف جون سبانير الأزمة بأنّها موقف تطالب فيه الدولة بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه الدول الأخرى ممّا يخلق درجة عالية من الادراك باحتمال اندلاع الحرب[17]. ومن جهة أخرى يعرفها تشارلز هيرمان بأنها تهديد كبير و مفاجئ تتميّز بالوقت القصير[18]. يمكن من خلال هذه التعاريف تعريف الأزمة تعريفاً اجرائياً على أنّها عبارة عن وضع صراعي مؤقت يتميّز بالمفاجأة وبالتهديد وعدم الثبات وكثرة الأحداث في زمن قصير.

---

[14] خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في التأثير المتبادل بين ادارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2011)، 6.

[15] المرجع السابق، 7.

[16] المرجع السابق، 8.

[17] عرنوس، 8.

[18] بوزيدي، 17.

خامسا: مفهوم التوتر في العلاقات الدولية

التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقاً وسبباً في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدّة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحاً (حرب) إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموماً تكون أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنّما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك و الريبة و عدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنّما الموقف المتعارض لأطراف النزاع. ويذهب أول هولستي في هذا الإطار الى أنّ العداوة والريبة والشك قد لا تكون شروطاً كافية لحدوث صراع أو أزمة أي أنّ التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف[19].

بالتالي فانّ التوتر يميّز معظم العلاقات التي تتطور فيما بعد لتأخذ منحى الأزمة أو الحرب أو الصراع في شكله الأسوأ والمتطور، بمعنى آخر فانّ التوتر هو المرحلة الأولى التي تسبق تأزّم العلاقات قبل تحولها الى أزمات أو حروب أو صراعات. وفي الأخير يمكن توضيح أهم الفروق بين مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له من خلال الشكل التالي (أنظر الشكل رقم 1):

[19] المرجع السابق، 16.

الشكل(1): أهم الفروق بين مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له

التنافس

يميّز التنافس اطار للتفاعلات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تهدف من خلاله تحقيق مصالح وأهداف مشتركة دون الاضرار بالأطراف الأخرى، أيضا التنافس لا يمنع انشاء علاقات تعاونية بين الأطراف المتنافسة .

الأزمة

-تحدث الأزمة بصفة فجائية وتكون مؤقتة، بينما التنافس يكون مستمرا وبشكل مخطط له.

-تتميّز الأزمة درجة كبيرة من التهديد بينما التنافس يتضمن درجة أقل من التهديد.

-قد يتضمن التنافس فعلا من أحد الأطراف يؤدي الى وقوع أزمة.

التوتر

-يعتبر التوتر من مميزات التنافس بين الدول التي قد تسعى الى السيطرة أو الهيمنة دون وجود لمظاهر العداء.

-يميّز التوتر العلاقات العدائية بين الوحدات السياساسية، بينما التنافس قد يميّز العلاقات التعاونية أو التحالفات.

الحرب

-يستعمل العنف المسلح أو القوة في الحرب لتحقيق الأهداف عكس التنافس.

-قد يتحول التنافس الى حرب في مرحلة متطورة من تضارب المصالح بين الاطراف.

الصراع

-التنافس لايتضمن اعاقة الطرف الآخرمن الوصول لنفس الهدف، بينما الصراع يهدف الى تنحية الطرف الآخر بشكل تام.

-يأخذ الصراع شكلا عنيفا عكس التنافس.

-قد يرقى التنافس ليصبح صراعا في مراحل متقدمة.

المصدر: اعداد الطالبة

المطلب الثاني: مفهوم أمن الطاقة والمفاهيم المشابهة له

موارد الطاقة هي واحدة من الضروريات الأساسية للحياة الحديثة للإنسان والصناعة والنقل. وتشمل الموارد الطاقوية الموارد الناضبة غير المتجدّدة؛ كالغاز الطبيعي/الفحم/النفط/اليورانيوم الذي هو أساس الطاقة النوويّة. والمتجدّدة؛ كالطاقة الشمسية/الريّاح والمياه لتوليد الطاقة الكهربائية. ويعتبر التدخل الحكومي في مجال الطاقة تبرّره أهميّتها فيما يتعلق بالأمن القومي والتنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة داخل وبين الدول. لذلك يبدو أنّ أمن الطاقة يرتبط مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتطوير دولة الرفاه، وقد تم الاهتمام بمفهوم أمن الطاقة أو الأمن الطاقوي في اطار المفهوم الموسّع للأمن الذي انتقل من مفهوم الأمن في جانبه العسكري ليشمل قطاعات متعدّدة؛ الأمن المائي/الأمن البيئي/الأمن الغذائي... وعلى الرغم من تركيز العديد من الحكومات على أهمية أمن الطاقة، وأنّ ليس هناك إجماع حول ما يفترض بأمن الطاقة أن يعني. ونتيجة لذلك، هناك عدد من التعريفات للأمن الطاقة[20].

هناك العشرات من التعاريف المختلفة لأمن الطاقة، على الرغم من أنّ هذه التعاريف تشترك في العديد من المضامين وأحياناً تتشابه بعضها البعض. وفقا لقاموس أكسفورد الانجليزية الطاقة هي القوّة والحيوية اللّازمة لممارسة النشاط البدني أو العقلي المستمر و/أو السلطة المستمدة من استخدام الموارد الفيزيائية والكيميائية خاصةً لتوفير الضوء والحرارة أو لعمل الآلات، والأمن يعني الحالة الخالية من الخطر أو التهديد والجمع بين الطاقة والأمن، نجد أنّ أمن الطاقة يعني تدفق الطاقة بشكل ثابت (...)، هذا ما كان عليه الحال خلال منتصف القرن العشرين، لكن الفرق الأكثر تميزاً في مفاهيم أمن الطاقة بعد ذلك كان الفرق بين منظور الدول المستوردة لموارد الطاقة ومنظور الدول المصدّرة لها، وقد كانت النتيجة؛ التركيز على أمن الإمدادات بالنسبة للمستوردين، وعلى أمن الطلب بالنسبة للمصدّرين[21]. جيث يمكن التمييز بين منظورين:

---

[20] "*International Energy Security: Common Concept for Energy Producing, Consuming and Transit Countries, Energy Charter Secretariat*", (March 2015), 10.

[21] Ibid., 10.

أمن الطاقة من منظور الدول المستوردة لموارد الطاقة

بطبيعة الحال هي الدول المستوردة لموارد الطاقة، أي المعنيّة بأمن امدادات الطاقة، وتعرّف وكالة الطاقة الدولية– التي تتألف من معظم الدول المستوردة لموارد الطاقة– أمن الطاقة ببساطة على أنّه "توافر مصادر الطاقة دون انقطاع بأسعار في متناول الجميع"[22].

أمن الطاقة من منظور الدول المصدّرة لموارد الطاقة

تركّز معظم الأدبيات حول أمن الطاقة على أمن إمدادات الطاقة بالنسبة للدول المستوردة، والواقع أنّه بالنسبة لكثير من الدول المصدّرة لموارد الطاقة، وحسب تعريف الأمم المتحدّة لأمن الطاقة والذي عرّفته بأنّه تدفق صادرات مستقرة من الموارد الطاقوية بسعر معقول[23].

الى جانب الدول المصدّرة والدول المستوردة للموارد الطاقوية، نجد دول العبور والتي يتم نقل الموارد والإمدادات الطاقوية عبر أراضيها سواء عن طريق إمدادات أنابيب النفط والغاز، لتكون في هذه الحالة تمثل دول عبور بريّة، فضلاً عن تأمين التدفقات عبر المياه الإقليمية وتتم معظم هذه التدفقات عن طريق الناقلات عبر نقاط الاختناق الرئيسة المتمثلة في المضائق والقنوات والممرات البحرية الخاضعة لسيادة هذه الدول. في هذا الصدد تلعب هذه الدول دوراً جوهرياً في تأمين الموارد الطاقوية وتحظى بأهمية كبيرة لا تقل عن أهمية الدول المنتجة لهذه الموارد، فذلك يخوّل لها بحكم موقعها الجيوبوليتيكي التحكّم في خطوط الإمدادات وتدفقات الطاقة نظراً لمرورها بأراضيها.

من جهة أخرى، يتطلب تزايد حجم التجارة الطاقوية بين كل من الدول المصدّرة والدول المستهلكة الى جانب دول العبور تزايد الترابط الطاقوي بينها كما يتطلب استمرار التعاون بين كل من المنتجين والمستهلكين ضمان أمن سلسلة التوريد بأكملها لمسافات طويلة لتصبح بذلك خطوط الأنابيب عبر الحدود لاعباً أساسياً في استمرار تجارة الطاقة العالمية. وفي كثير من الحالات هناك أيضاً العديد من نقاط الاختناق على طول طرق نقل النفط والغاز الطبيعي المسال عن طريق البحر التي قد تخلق نقاط ضعف

[22] Ibid., 12.
[23] "*Internatioal Energy Security*", 14.

معينة، من أهّم هذه النقاط مضيق هرمز الذي يقع عند مدخل الخليج الفارسي، قناة السويس التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مضيق باب المندب الذي يطل على مدخل البحر الأحمر بالإضافة الى مضيق البوسفور وهو الممر الرئيس لتصدير النفط الروسي ونفط بحر قزوين، حدوث خروقات في هذه الممرات المائية الاستراتيجية قد يعطل خطوط الإمداد لفترات طويلة، بالتالي فإنّ تأمين خطوط الأنابيب ونقاط التصادم تتطلب مراقبة متزايدة فضلاً عن تطوير قدرات الاستجابة السريعة متعددة الأطراف[24].ومع تطور طبيعة التحديات ذات الصلة بالموارد الطاقوية مع مرور الوقت، فإنّ مفهوم أمن الطاقة والى غاية السبعينيات، كان المفهوم يركز أساساً على توافر الموارد الطاقوية فعلياً، خاصة النفط، لكن بعد أزمات النفط بدأ هذا المفهوم يذكر من حيث مستوى الأسعار، أمّا على المستوى الحاضر فانّ تعريف أمن الإمدادات هو "استمرار توافر الطاقة بأشكال متنوعة وبكميات كافية وبأسعار معقولة"[25]. ليكون بذلك النموذج الحالي لأمن الطاقة، والذي تولّد جرّاء أزمة عام 1973، والذي يركّز على مفهوم أمن الطاقة في المقام الأول على كيفية التعامل مع أي انقطاع لإمدادات النفط من الدول المنتجة، وأنّه لابد من توسيعها لتشمل حماية كامل سلسلة إمدادات الطاقة والبنى التحتية[26].

تمّ لفت الانتباه الى مفهوم أمن الإمدادات النفطية من قبل رئيس الوزراء البريطاني ونتسون تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية غير أنّه لم يظهر في ساحة الاهتمامات إلاّ بعد أزمة النفط الأولى 1973*، وقد ارتبط هذا المفهوم بعدد من المخاوف التي أثّرت على سلوك المستهلكين وجعلت من النفط سلعة تخرج عن الإطار التقليدي لعلاقات التبادل الدولي. حيث عرّف **أمن الامدادات** على أنه "الحالة التي يتم فيها تدفق الامدادات النفطية من الدول المنتجة الى الدول المستهلكة بصورة طبيعية وبأسعار مناسبة"[27].

---

[24] Daniel Yergin, "*Ensuring Energy Security*", *foreign affairs*, (Cambridge: March /April 2006), 78-79.
[25] "*International Energy Security*", 10.
[26] Yergin, "*Ensuring Energy Security*", 78.

*أزمة النفط الأولى في 15 أكتوبر 1973، حيث قام أعضاء منظمة الدول المصدّرة للبترول بإعلان حظر نفطي وأنّها ستوقف امدادات النفط الى الولايات المتحدّة الأمريكية والبلدان المساندة لإسرائيل في اطار الصراع العربي الاسرائيلي لإجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة في حرب 1967.

[27]وصاف سعيدي، "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها"، (مداخلة في مؤتمر علمي دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف: 2008)، 4.

يطرح هذا التعريف أمن الامدادات من جهتين: الأولى أمن امدادات الطاقة للدول المنتجة، بعبارة أخرى ضمان الطلب على موارد الطاقة خاصتها في الأسواق العالمية، ومن جهة ثانية أمن امدادات الطاقة للدول المستهلكة أي ضمان العرض على الموارد الطاقوية في الأسواق العالمية، ولقد شجعت الأزمة النفطية الأولى على السعي للرفع من كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها بهدف خفض الاستهلاك مع الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي.

في هذا السياق يأتي مفهوم **الإستراتجية الطاقوية** التي عرّفت على أنّها " وضع سياسة على المدى الطويل لتحقيق أهداف طويلة الأجل، تعتمد على مسارين الأول التوسع السريع في التكنولوجيات العالية المركزية لزيادة إمدادات الطاقة والثاني الالتزام الفوري والجاد بالاستخدام الفعّال للطاقة من حيث الحجم والجودة"[28].

تعكس التعاريف السابقة الأبعاد المختلفة لمفهوم أمن الطاقة، سواء من ناحية تأمين تدفقات الطاقة أو ضمان امدادات الأنابيب أو الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق الأهداف على مستوى قطاع الطاقة. وعليه فانّ الطاقة تعتبر من العناصر المكوّنة للقوة المؤثرة في سلوك الوحدات الدولية كما تعدّ الموارد الطاقوية مهمّة في اعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمناطق الحيوية في اطار الصراع على الموارد. وعلى ضوء ما سبق يمكن وضع تعريف اجرائي لمفهوم أمن الطاقة حيث يعرف على أنه"ضمان تدفقات الموارد الطاقوية عبر سلسلة آمنة من الامدادات مع وضع استراتيجيات على المدى الطويل تضمن الكفاءة والجودة".

المطلب الثالث: وسائل ضمان أمن الطاقة

لايزال للطاقة تأثير في السياسة الدولية، باعتبارها المورد الحيوي الأبرز المحرك لتفاعلات الوحدات في النظام الدولي، اذ لايزال استمرار الحاجة اليها ودخول دول تتنافس عليها ليس من أجل السيطرة على منابعها كما كان الأمر سابقاً، وإنما التنافس في اطار حماية طرق امداداتها وتنويع مصادر الاستيراد وتعزيز قوّتها لحماية الموارد الطاقوية ولهذا تسعى الدول لضمان أمنها الطاقوي بوسائل نذكرها كما يلي:

[28] Amory B. Lovin, "*Energy Strategy: the road not taken?, Friend of the earth's not man apart The most important issue we ever published*", (speciel reprint issue, November 1977), 6.

أولا: الاعتماد على الحلفاء:

كانت الطاقة سبباً في نشوب العديد من الحروب والصراعات في القرن العشرين، ومع ذلك لاتزال تعتبر ظاهرة دينامكية متغيّرة في العلاقات الدولية، حيث تسعى الدول لكسب حلفاء بهدف الوصول الى احتياطات الطاقة سواء بالنسبة للدول المستهلكة الباحثة عن مصادر الطاقة، أو الدول المنتجة في ضمان عائدات النفط في اطار العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية. هذا فضلاً عن تأمين استقرار هذه المناطق والذي يعتبر مصلحة حيوية من أجل تأمين امدادات الطاقة، ما يدفع بالدول الى اقامة قواعد عسكرية أو بحرية أو جوّية لحماية هذه المصالح في اطار التحالفات الدولية. على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة قادرة على ضمان مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط في فترة الحرب الباردة من خلال الاعتماد على حلفاء موثوقين مثل السعودية وإيران قبل 1979 وتركيا وإسرائيل، وكان هذا الوضع مفيداً للولايات المتحدة آنذاك لأنّه أتاح لها الفرصة لوضع مزيد من القوة العسكرية في أوروبا وآسيا حيث كان تعاظم التهديد السوفيتي مستمراً هناك. وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد المتغيرات الاقليمية ذات قيمة كبيرة لها في الشرق الأوسط، فقد تردّت العلاقات مع السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولكن مع وجود احتياطي نفطي كبير في السعودية يقدر ب 264.2 مليار برميل من مخزون النفط المؤكد، وهذا يشكل ربع مخزون النفط العالمي، فانّ السعودية أصبحت طرفاً مؤثراً في أسواق النفط العالمية، وهي أقوى مؤثر على خفض اسعار النفط العالمية بما لديها من قدرة انتاجية عالية، اضافة الى أنّها تعتبر المورّد الأول للنفط منذ العام 1993 مع استثناء واحد بين عامي 1973 و1974[29].

هذا فضلاً عن التواجد الأمريكي العسكري في أفغانستان منذ أواخر عام 2001 واقترابها من نفط بحر قزوين وغزوها للعراق في سنة 2003 والذي كان النفط السبب الجوهري فيه، الى جانب تمركز القواعد البحرية كالقاعدة الروسية المتواجدة بميناء طرطوس السوري بالحوض المتوسط على غرار الأسطول الأمريكي.

[29] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية** العدد 43، 11.

ثانيا: تنويع مصادر استيراد الموارد الطاقوية

يمكن وصفها بمضاعفة الدول لفرصها في أسواق العرض وذلك لتفادي الأزمات التي قد تؤثر على أمنها الطاقوي الى جانب الاستفادة من الاختلاف في اتفاقيات الطاقة من منطقة الى أخرى.

ثالثا: الاستقرار السياسي وضمان أمن الطاقة

يشكّل استقرار المناطق الحيويّة أو الدول المنتجة الموارد الطاقوية الى جانب دول العبور، عاملاً مهماًّ لضمان أمن الطاقة، فالدول التي تشهد اضطرابات تكون عرضة لتهديد منابع النفط والغاز وتهديد البنى التحتية لشبكات امدادات الموارد الطاقوية والتي تكون بدورها أكثر عرضة للهجمات.

رابعا: حماية امدادات الطاقة

يستدعي حماية أمن الامدادات على نشر قوّات عسكرية حيث خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط، أو توسيع القوات البحرية وتواجدها في البحار حيث يتم نقل الإمدادات النفطية عن طريق الناقلات. على سبيل المثال أضفت روسيا أهمية كبير على أمن امداداتها النفطية والمعدنية وأراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ، ويلاحظ أنّ روسيا أكّدت في العقيدة العسكرية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 مارس من العام 2000*، على أنّ وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية على الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي قبالة الشواطئ الروسية،كما وسعت توجّهها نحو بحر قزوين الى جانب تواجدها في حوض المتوسط بقاعدة طرطوس منافسة في ذلك الولايات المتحدة على النفوذ في دول آسيا الوسطى[30].

[30] حقي، 20.

*للاطّلاع أكثر هناك وثيقة أحدث فيما يخص العقيدة العسكرية الروسية صادرة في 2014، لكن تم التطرق لهذه الوثيقة الصادرة في 2000 لأغراض بحثية.

خامسا: توسيع سياسات الاستثمارات

تلجأ الدول هنا الى تنويع مصادر الطاقة، أي عدم الاعتماد على مصدّر واحد فقط ما يجعلها تضاعف فرصها في السوق الطاقوية وبالتالي مضاعفة المكاسب، هذا الى جانب توسيع رقعة استثماراتها في الدول المنتجة للطاقة كالاستكشاف والتنقيب ومد خطوط الأنابيب[31].

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنافس الروسي–التركي في المتوسط

انّ فترة ما بعد الحرب الباردة والتي شهدت تحولات على مستوى النظام الدولي وعلى مستوى الظواهر والفواعل والبنية القيميّة في بنية دولية فوضوية،جعلت الظواهر في العلاقات الدولية تأخذ أبعاداً مختلفة وبالتالي صعوبة الاعتماد على مقاربة وحيدة في تفسير واقع الظاهرة. وفي هذا السياق تمّ تقسيم يتطرق هذا المبحث الى أهمّ النظريات المفسّرة للتنافس الروسي–التركي، حيث يتناول المطلب الأول النظرية الواقعية. أمّا المطلب الثاني فيتناول نظرية الدور. ويتطرق المطلب الثالث الى مقاربات الجيوبوليتيك.

المطلب الأول:التنافس الروسي–التركي في المتوسط من منظور النظرية الواقعية

تعتبر المدرسة الواقعية من أبرز وأهمّ المدارس في حقل التنظير في العلاقات الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية حيث نجحت في التنبؤ بها في حين فشلت المدرسة المثالية في ذلك لتأسس بذلك نظرية جديدة في حقل العلاقات الدولية. استحوذت النظرية الواقعية على رقعة كبيرة في النقاشات الفكرية التي ساهمت في تطورها من جهة، وبقائها واستمرارها في مقابل النظريات الأخرى من جهة أخرى لتكون بذلك بمثابة نظرية مهيمنة على التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية. ومن أهمّ المنطلقات التي قامت عليها الواقعية نجد:

–تشير الواقعية الى فوضوية النظام الدولي، أي غياب سلطة مركزية على المستوى الدولي تحكم وتنظّم العلاقات بين الدول ما يدفع بهذه الأخيرة الى التصرف وفق تصورها لتحقيق غاياتها وأهدافها بالوسيلة التي تراها مناسبة.

[31] حقي، المرجع السابق، 20.

–تنطلق النظرية الواقعية من أنّ الدولة تتخذ نموذج الفاعل العقلاني، حيث يكون سلوك الدولة مبنياً على حسابات عقلانية لتكاليف للربح والخسارة وفقاً للموارد المتاحة لها والأهداف المراد تحقيقها والموضوعة مسبقاً بمعنى آخر، سعي الدولة لتحقيق أهدافها المسطّرة بأقل التكاليف الممكنة.

–يعتبر الواقعيون أنّ السياسة الدولية تمثل صراعاً من أجل القوة أو صراعاً من أجل السلطة، فالواقعيون يرفضون مسلمات النظرية المثالية القائلة بوجود تناسق في مصالح الدول، و يرون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة قد تقود بعضها للحرب من أجل تحقيقها والحفاظ عليها[32].

–حسب الواقعيين طبيعة العلاقات بين الدول مبنية بشكل أساسي على متغير القوّة، إذ أن الدول مدفوعة بحوافز الحصول على مزيد من القوة وانتهاج سلوكيات كالتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وبهذا المعنى تكون القوة بالنسبة للواقعيين وسيلة وغاية في نفس الوقت[33].

–تعتبر الواقعية السياسة بمثابة محصلة الصراع من أجل القوّة و الهيمنة وتحقيق المصلحة القومية بين الدول ذات السيادة وبالنسبة للواقعيين فإن القوّة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي، بمعنى أنّ القوة بمثابة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية[34].

–تعتبر المصلحة جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة لدى هانس مورغانثو الذي اتّخذ مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي، بمعنى أنّ الدول تتصرّف في المحيط الدولي وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، ويتفاوت مفهوم هذه المصالح من دولة لأخرى، فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدنى من الأمن و السيادة و الاستقرار، وبالتالي فانّ مصلحتها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن، و حماية السيادة وتحقيق الاستقرار، وهناك من الدول من تجاوزت قضايا الأمن هذه وهي بصدد البحث عن الهيمنة و النفوذ[35].

[32] دورتي وبالتسغراف، 59 .
[33] المرجع السابق، 61.
[34] بوزيدي، 22.
[35] المرجع السابق، 22.

–يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدّده هانس مورغانثو بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا المفهوم: الأول مادي؛ يشير إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية، والثاني ادراكي، خاص بتوافر ادراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، وحسب مورغانثو تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى، و حسب رأي مورغانثو فإن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي و إنما الإجماع الدولي الذي يؤدي وظيفة توازن القوى[36].

المطلب الثاني: نظرية الدور والتنافس الروسي–التركي في المتوسط

يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي[37]. بمنعى أنّ تصور صانع القرار لهذا الدور لا يقف عند هذا الحد فقط، بل يتعدّى ليشمل كيفية ممارسة هذا الدور على مستوى السياسة الخارجية ضمن النسق الدولي، هذا الى جانب ادراكه لأدوار الوحدات الأخرى.

حيث يعتبر توزيع القوة في النظام العالمي الحالي والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، عاملاً زاد من التنافس على النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة قيامها، وسعي كل قطب في إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، وعليه فإن دولاً كثيرة تسعى حالياً للقيام بدور جديد، فهي تريد صياغة مكانة جديدة على المسرح الجيواستراتيجي المتغيّر، ونتيجة هذه المحاولات ستكون تعزيزاً لدور تلك الدول، وسواء

---

[36] بوزيدي، 22.

[37] عبد الله حجاب، "السياسة الاقليمية لايران في آسيا الوسطى والخليج (1979–2011) دراسة في دور المحدّدات الداخلية والخارجية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.، جامعة الجزائر: 2012/2011)، 29.

لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دوراً تجميعياً أو تفريقياً، فإنها سوف تبعث دائماً ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي حيثما ظهرت[38].

يرتبط الدور أساساً بحجم ما تمتلكه الدولة من قدرات وإمكانيات القوة التي تحدد شكل الدور الذي يمكن أن تحتلّه، وهي ما يمكن اعتبارها محدّدات الدور وعناصره في شكلها المادي (القدرات الاقتصادية/الموارد الطبيعية/الموقع الجغرافي)، وعناصره الأخرى في جانبها غير المادي (البنية المجتمعية التي تعكس البيئة الداخلية للدولة/القيم الاجتماعية والتاريخية والحضارية/الثقافة والدين). وعلى اعتبار أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح والأهداف واختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي،فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي،بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك[39]. وحسب نموذج دايفيد مايرز، يمكن تصنيف تلك الأدوار على النحو التالي:

–**دور المهيمن الإقليمي** (**المتطلع إلى الهيمنة**): هو دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية، للسيطرة على النظام الإقليمي. والدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، وعندما يضمّ الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة[40].

–**دور المهيمن المحتمل**: هو الدولة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلاً، وذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى. ورغم ذلك ومثلما يلاحظ جون ميرشايمر فأنّ الهيمنة نادرة، نظراً لكون تكلفة التوسع غالباً ما تتعدّى المكاسب والفوائد قبل تحقيق السيطرة، نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة[41].

---

[38] المرجع السابق،30.
[39] حجاب،31.
[40] المرجع السابق، 31.
[41] المرجع السابق، 31

–دور المساوم: هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرّضة للهيمنة. والدول المساومة هي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعليّة مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، حيث يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدّي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة[42].

–الموازن: قد تكون دولة أو عدد من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام،فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة، والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، لتكون بذلك قوة موازنة بين الطرفين. وغالباً ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام الاقليمي، كما أنّها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف. ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوّة هذه الدول الموازنة، ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة[43].

المطلب الثالث: التنافس الروسي–التركي من منظور مقاربات الجيوبوليتيك

يكون التنافس عادة على المناطق الحيويّة أو تلك التي تحظى بمكانة جيواستراتيجية، والتي تجعل منها جغرافيتها وموقعها المميّز محطّ الأنظار، حيث تعتبر السيطرة عليها بمثابة نقطة قوّة في تحقيق المصالح والأهداف، والتحكّم في القضايا والأوضاع من بعدها الجغرافي. ويبدو أنّه لتفسير التفاعلات في حوض المتوسط، خاصة التنافس الروسي–التركي في مجال الطاقة، من الضروري التطرق للمقاربات الجيوبوليتكية، حيث تلعب الجغرافيا دوراً محوريا في تفسير هذا التنافس.

أولا: نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر

تعتبر نظرية قلب العالم التي أسّسها ماكندر(1861-1947) أول نظرية عامة في الاستراتيجية العالمية، والتي جاء بها في مقال له بعنوان: "محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ"[44]، الى جانب أنّها من

[42] المرجع السابق،32.

[43] المرجع السابق، 32.

[44] بوزيدي، 30.

النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية حيث طوّر وقدم مفهوم قلب الأرض ليفسّر للامبراطورية البريطانية ضرورة معالجة التوسّع الروسي باتجاه الخليج الفارسي[45].

تنظر هذه النظرية بالأساس–حسب ماكندر–الى العالم نظرة كوكبية. وأطلق على القارّات الثلاث اسم "جزيرة العالم"، حيث يرى أنّ من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم ككل،وقد اطلق على المنطقة الوسطى في جزيرة العالم اسم "منطقة الارتكاز" ليعدّله فيما بعد الى اسم "قلب الأرض"، وهي المنطقة التي تغطي نهر الفولغا غرباً في روسيا إلى شرق سيبريا. ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب ايران وأفغانستان وبلوجستان في الجنوب. وتتكون المناطق الشمالية و الوسطى و الغربية من سهل عظيم الإتساع ولا يقطعه سوى جبال الأوارل[46]. ويمكن تلخيص نظرية قلب العالم لماكندر في ما يلي:
من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض؛ من يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم ككل.

ثانيا: نظرية المركز والأطراف

يمكن وصف نظرية المركز والأطراف على أنّها من النظريات الحديثة في مجال الاقتصاد، وقد استخدمت في السياسة العالمية من منطلق أنّ الاقتصاد هو محرك السياسة أي أنّ الاقتصاد وسيلة للصراعات السياسية وليس غاية في حد ذاته .تقوم هذه النظرية على تقسيم العالم الى ثلاث مناطق حسب التبعية الاقتصادية ودرجة التطور والرقي الاقتصادي الى[47]:

1–دول المركز (الغرب واليابان وأستراليا والدول الصناعية المتطورة).

2–دول بينية (تقع ما بين المركز والأطراف).

3–دول الأطراف (دول نامية ودول متخلفة).

[45] المرجع السابق،31.

[46] المرجع السابق، 31.

[47] مسلم مهدي علي الخويلدي، "النظريات الجيوبوليتكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 21، 298.

إنّ مفهوم التمركز تصور يقوم على التمايز والنظرة الاستعلائية للدول باعتبارها مركز الإشعاع. وهو ما ينطبق على المركزية الغربية التي تعالت مكانتها بتزايد هيمنة القيم الحضارية الغربية (كالديمقراطية والليبرالية الاقتصادية..) وانتشار نمط الحياة الأمريكية بصفة خاصة، فاعتبر المركز بذلك صانع الحضارة ومسيرها، ومثّل الهامش الاستهلاك والركود والتبعية، وكل ما ازدادت هيمنة المركز بمختلف أشكالها اختزل دور الهامش لتملى عليه الشروط وتفرض عليه القيود التي توافق الإيديولوجية الغربية التي حددت تصوراتها الواضحة عن العالم والإنسان، أفضى ذلك إلى نوع من التمركز حول الذات بوصفها المرجعية الأساسية لتحديد أهمية كل شيء وقيمته وإحالة الآخر على مكون هامشي لا ينطوي على قيمة بذاته، إلاّ إذا اندرج في سياق المنظور الذي يتصل بتصورات الذات المتمركزة حول نفسها وبالمقابل فإن الهامش أو الأطراف هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي. فدول المركز غالباً ما تكون دول صناعية ودول متفوقة في مجال الخدمات المعلوماتية والتقنية ولعل نشوء نظرية المركز والأطراف تعود الى عدة اسباب[48]:

–وجود دول عملاقة في الانتاج تحتاج الى الموارد الاولية لتشغيل الانتاج.

–الحاجة الى اليد العاملة والأسواق لتصريف المنتجات المصنعة.

–المحافظة على استمرارية التفوق الصناعي.

هذه الدول تقع في المركز وتتنافس على الموارد الاقتصادية في العالم والسيطرة على دول الأطراف. وأحياناً تكون هناك قوّة واحدة تتفوق في العالم، وهذا التفوق لديها يأتي عن طريق التفوق في الانتاج كما ونوعا وهو يؤدي بدوره الى تفوق في التبادل التجاري ويؤدي الأخير الى تفوق اقتصادي، الذي يسمح لهذه القوة بالسيطرة على العالم اقتصادياً وسياسياً[49].

في حين تمثّل دول الأطراف، الدول التي تعيش حالة التبعيّة الاقتصادية التي تؤدي بدورها الى نشوء التبعيّة السياسية ومن مميزات هذه الدول أنها تتصف باختلال التوازن الاقتصادي ذات بنية تصنيعية ضعيفة وحكومات ضعيفة نتيجة الى جانب أنّها تخضع لدول المركز بشكل كبير و للشركات العابرة للجنسيات غالبا ما تكون معتمدة على عائدات النفط والغاز والمواد الخام المصدرة لدول المركز، وتكون بذلك الدول البينيّة هي الدول التي تقع بين دول المركز والأطراف، حيث تتميّز بتنوع الاقتصادي، وهي دول متحركة

[48] المرجع السابق، 299-300.

[49] المرجع السابق، 300.

نسبياً في النّمو، ولكنها لا ترقى لدول المركز المتطورة وليست كدول الأطراف المتخلفة انّما وسط في ذلك وانّ دول المركز لا تتدخل في اقتصادياتها ولكن هذه الدول(الدول البينيّة) بدورها تمارس التدخل والنفوذ في مقدرات الدول الأطراف[50].

ثالثا: الفوضى الخلاّقة

فحوى هذه النظرية يرمي الى أن التوسّع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى يعتمد على تشجيع حالة عدم الاستقرار ونشر الفوضى في الشرق الأوسط، هذه الفوضى التي ستكون خطوة نحو اجراء اصلاح واستقرار في المنطقة. فضلاً عن ذلك، فانّ مشروع القرن الأمريكي الجديد والذي يطلق عليه القادة الأمريكيون اسم "الدفاعات الأمريكية" يشمل كل أنحاء العالم، الاّ أنّ هذه المنطقة تحظى بأهمية كبيرة وحيوية باعتبار أنّها منطقة مصالح للمشروع الأمريكي الكبير، وكل ذلك يعود لمخزون الطاقة الكبير الذي تتمتع به المنطقة. وللقيام بذلك فانّ الادارة الأمريكية تتعامل مع منطقة آسيا الوسطى باعتبار أنها قابلة للتفكيك عبر نشر الفوضى واللاستقرار في المنطقة[51].

بمعنى آخر تعد الفوضى الخلاقة اعتقاد أمريكي يحيل ظاهرة الفوضى الاجتماعية من ظاهرة سلبية مدمرة للبنى الاجتماعية والمؤسساتية، إلى ظاهرة إيجابية ينتج عنها تكوّن حالة جديدة أفضل من الحالة السابقة. ويعتبر مايكل ليدن أحد أهم مفكري صناعة القرار الأمريكي الذين ارتبط اسمهم بنظرية الفوضى الخلاقة، إلا أن هذا الارتباط جاء من خلال مصطلح "التدمير البنّاء" وهو مصطلح مرادف لمصطلح الفوضى الخلاقة، حيث قام ليدن في سنة 2003 بإعداد مشروع "التغيير الكامل في الشرق الأوسط" والمقرر تنفيذه خلال عشر سنوات من تاريخ صدور المشروع. ويتضمن هذا المشروع إجراء تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في كافة أنحاء المنطقة وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة

[50] الخويلدي، 301.
[51] المرجع السابق، 296.

البناء[52]. وتتجلى ملامح هذه النظرية من خلال الاستراتيجيات المطبقة في منطقة معينة والتي يمكن الاشارة اليها كالتالي[53]:

–**إطلاق الصراع العرقي**: إذ أن الفوضى الخلاقة تقوم على بعث الشرخ الحاد بين الشعوب والدول المختلفة مذهبياً وقومياً، واستدامة الأزمات الداخلية الموجودة لدى هذه الشعوب والدول، والتركيز على اختلافاتها وتفعيل تناقضاتها وتغذيتها بما يتماشى مع إضعافها وما يتناسب مع مصلحة الدولة المستفيدة من الوضع المتأزّم.

–**زعزعة الاستقرار الأمني**: عن طريق استدامة تدهور الأوضاع في أي بيئة يحدث فيها خلل في نظامها. وهذا الأمر يتمّ عبر محاولة إبقاء الوضع المتدهور على ما هو عليه، عبر دعم جميع الأطراف بمن فيها الدولة نفسها ولكن بقدر معين، بحيث لا يحدث فرق واسع بينهم، الأمر الذي يمكنه أن يؤدي الى سيطرة طرف على الطرف الآخر.

–**تدمير البنى العسكرية و الاقتصادية**: إذ أنّه من أهم الأهداف التي تدعم نجاح الفوضى الخلاقة هي إيجاد حالة من اللااستقرار في البيئة العسكرية الاقتصادية وتدميرها ان صحّ التعبير ما يسمح فيما بعد الى التدخل لإعادة هيكلة ذلك الدمار وفق وجهة نظر ومصلحة الدولة المتدخلة.

رابعا: **آراء بريجنسكي**

مع نهاية القرن العشرين برز مؤلّف مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيو بريجنسكي، بعنوان "رقعة الشطرنج الكبرى"، ليعزّز بذلك نظرية قلب العالم لماكندر، حيث ينطلق بريجنسكي في كتابه من افتراض مفاده أنّ السيطرة العالمية للولايات المتّحدة الأمريكية التي تحقّقت مع نهاية الحرب الباردة تبقى غير مكتملة اذا لم تعزّزها بالسيطرة على على منطقة أوراسيا. وتتلخّص أفكار بريجنسكي في أنّ أوراسيا

[52] عبد الرحمن الوافي، "الفوضى الخلّاقة وعلاقتها بالكتاب المقدّس"، (مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 18 أفريل2016)، تمّ تصفح الموقع يوم: 22 ديسمبر 2016، http://www.beirutme.com/?p=18866

[53] الخويلدي، 297-298.

تعتبر محور الحركة الجيوبوليتيكية ومركز الاهتمامات الجيواستراتيجية، بمعنى أنّ من يتحكّم في أوراسيا يستطيع أن يسيطر على آسيا وأوروبا وإفريقيا[54].

يحدد بريجنسكي لاعبين جيواستراتيجيين وهي الدول التي تمتلك القوّة والإرادة لممارسة النفوذ في أوراسيا الى جانب المحاور الجيوبوليتيكية على الساحة السياسية الجديدة لأوراسيا، ومن بين تلك المحاور نجد على سبيل المثال أوكرانيا التي تمثّل محوراً هامّاً بالنسبة لروسيا في أوراسيا ونفاذها الى البحر الأبيض المتوسط[55].

[54] وسام شكلاط، "الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 الى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.، جامعة تيزي وزو: 2016)، 76-77.

[55] المرجع السابق، 78.

خلاصة

ترتبط الطاقة ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العليا وتحقيق الأمن القومي للدول كونها تعتبر عامل قوّة حيوياً في اقتصادياتها بالنسبة للدول المصدّرة والدول المستهلكة ودول العبور على حدّ سواء، لتكتسب بذلك الموارد الطاقوية أهميّة استراتيجية في تشكيل أنماط التنافس والصراع التي تسيطر عليها معادلة التجارة والحرب والقوة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعي الدول في اطار هذا التنافس الى لعب أدوار على المستوى الاقليمي أو حتى في وقت لاحق على المستوى الدولي. فضلاً عن ذلك فانّ هذه الموارد الطاقوية متعلقة بالجيوبوليتيك بشكل مباشر، أي أنّ توزع هذه الموارد بشكل غير عادل في العالم يجعل المناطق الغنيّة بها ذات أهميّة استراتيجياً سواء من طرف الدول المفتقرة لهذه المادة الحيوية وسعيّها الى السيطرة على مثل هذه المناطق وتنويع مصادر استيرادها، أو من طرف الدول المنتجة من خلال تعظيم مكاسبها والحفاظ على مكانتها في سوق الطاقة العالمية، ولا نغفل أيضاً دول العبور التي أصبحت تحظى بأهميّة مماثلة لأهميّة الدول المنتجة، كون أنّ خطوط وشبكات أنابيب نقل هذه الموارد تمرّ عبر أراضيها الخاضعة لسيادتها.

الفصل الثاني: تنافس المصالح الروسية– التركية في المتوسط من منظور ممارساتي: مجال الطاقة نموذجا

الفصل الثاني : تنافس المصالح الروسية–التركية في المتوسط من منظور ممارساتي: مجال الطاقة نموذجا

يتطرق الفصل الثاني الى تنافس المصالح الروسية التركية في حوض البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة من جانبه الممارساتي. ورصد مصالح كل من روسيا وتركيا في تأمين الموارد الطاقوية في منطقة المتوسط، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث المبحث. يتناول المبحث الأول الخارطة الجيوبوليتكية لحوض البحر الأبيض المتوسط من ناحية القدرات الطاقوية للمنطقة من جهة، والإشارة الى أهم المضائق والممرات البحرية في الحوض من جهة أخرى. أمّا المبحث الثاني فقد خصص لإستراتيجية أمن الطاقة لكل من روسيا وتركيا الى جانب التنافس التقليدي بين روسيا وتركيا على الموارد الطاقوية في منطقة القوقاز وبحر قزوين. أمّا المبحث الثالث فقد تطرق للمشهد الجديد للتنافس في حوض المتوسط بين روسيا وتركيا وتوجهات كل منها في ما يخص أمنها الطاقوي.

المبحث الأول: الخارطة الجديدة لحوض المتوسط

حوض المتوسط في بعده الجغرافي هو مسطّح مائي يتوسط القارات الثلاث على الخارطة العالمية (اوروبا وآسيا وإفريقيا)، تحيط به الدول المطلّة عليه والمشكّلة لهذا الفضاء المسمّى بالمتوسط. الى جانب ذلك فانّ لكل مسطّح مائي مناطق اختناق تتمثّل في الممرات البحرية والمضائق المائية التي تلعب دوراً مهما وتعتبر من نقاط القوة في السياسة الدولية، بالإضافة الى كون منطقة المتوسط من بين المناطق الغنيّة بالموارد الطاقوية في العالم، فضلاً عن الاكتشافات الجديدة شرق المتوسط والتي أضفت شكلاً جديداً على خارطة المتوسط. وإذا أخذنا حوض المتوسط في بعده الجيوبوليتيكي تظهر على الساحة دول أخرى ليس لها ارتباطات جغرافية مباشرة بالحوض، لكن بحكم العلاقات التي تربطها بدول المتوسط الى جانب المصالح التي تسعى لتحقيقها في هذه المنطقة يستدعي ذلك اقحامها في الاطار المتوسطي. في هذا السياق تمّ تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب. يتطرق المطلب الأول الى الأهميّة الاستراتيجية لحوض المتوسط. أمّا المطلب الثاني فقد خصّص للموارد الطاقوية في الحوض. أمّا المطلب الثالث فيتناول أهمّ المضائق والممرات البحرية في المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط

يحظى حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية كبيرة بحكم موقعه الجغرافي المميز الذي يتوسط القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا بمساحة تقدّر ب 2،512 مليون كلومتر مربع[56]. هذا كما أنّه يمثل ملتقى الحضارات المختلفة التي مرّت به منذ عصور ومهد الديانات الثلاث مما يكسبه زخما اضافياً.

الى جانب ذلك يتمتّع حوض المتوسط بموارد طاقوية وثروات باطنية جعلت منه محطّ أطماع الدول منذ القديم كالحضارة الرومانية والسيطرة العثمانية، مرورا بحقبة القوى الاستعمارية ليتواصل هذا التنافس على هذه المنطقة في شكله الحديث عقب نهاية الحرب الباردة. ولازال هذا الاهتمام بهذه المنطقة واضحاً على

---

[56] رتيبة بيرد، "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.، جامعة الجزائر، 2009/2008)، 47.

صعيد السياسة العالمية، فحوض المتوسط لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب، بل الفضاء الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري فهو من محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة. وحسب نظرية قلب العالم لماكندر، فانّ من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض؛ ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم. حيث يرى ماكندر أنّ مستقبل العالم يكمن في حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، ويشير أيضاً جمال حمدان إلى أن منطقة الهلال الداخلي * استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر والبرّ، وأن تخضع احداهما أو كلاهما لسيطرتها، إلاّ أن هذا الدور لا يمكنه أن يكتمل تماماً إلاّ بنوع من الوحدة بين أجزاءها[57].

كانت المحاولة الأولى التي سيطر فيها على منطقة المتوسط في ظل الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، وهي التي وضعت مركز القوة العالمية في قلب منطقة الارتطام على حساب القوى البرية والبحرية. أمّا المحاولة الثانية ارتبطت بالدولة العثمانية كقطب من أقطاب القوة العالمية في العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أمّا المحاولة الثالثة فكانت بعد سقوط القوة العثمانية التي ارتبطت بألمانيا ولكنّها فشلت. وقف بذلك الإتحاد السوفيتي وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد سقوط الإتحاد السوفيتي توسع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. وظهرت بذلك الجهود الأوروبية لبسط نفوذها في البحر المتوسط لموازاة التواجد الأمريكي في المنطقة[58].

فضلاً عن هذا، لحوض المتوسط أهميّة اقتصادية كونه معبراً للسفن التجارية والناقلات النفطية بعد شق قناة السويس لتتمكّن بذلك السفن تقليص المسافة دون المرور بالطريق التقليدي عبر رأس الرجاء الصالح الذي كان يستغرق مدّة طويلة من الزمن، مما زاد من حركية السفن التجارية لنقل النفط من منطقة الشرق الأوسط نحو الأسواق الأمريكية والأوروبية، الى جانب السرعة أيضاً في تصريف البضائع نحو الأسواق العالمية. وبذلك وحسب نظرية ماكندر، يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط المسطّح المائي الذي يتوسط جزيرة العالم، ومنه فانّ من يسيطر عليه بإمكانه التأثير بشكل كبير في مناطق الحوض.

[57] بيرد، 48.

[58] المرجع السابق، 49.

*النطاق الساحلي الذي يغلق جزيرة العالم.

المطلب الثاني: أهّم المضائق والممرّات البحرية في المتوسط

تعتبر المضائق والممرات البحريّة أو القنوات من أهّم خطوط النقل في التجارة العالمية، علماً أنّ الطريق البحري يختصر المسافة والوقت في آن واحد وبالتالي تسريع عمليات نقل السلع من مواقع الانتاج الى مواقع الاستهلاك. فضلاً عن ذلك فانّ هذه المضائق والممرات تشكّل نقاطاً حسّاسة في ما يخصّ نقل الموارد الطاقوية الخام من مراكز انتاجها الى اسواق البيع، فهي بذلك تعدّ صمّامات لإمدادات الطاقة ومناطق ذات أهميّة بالغة في سياسات الدول لتعظيم مكاسبها بأقل التكاليف الممكنة؛ وممّا لا شكّ فيه أنّ حوض البحر الأبيض المتوسط يكتسب أهميّة استراتيجية نظراً لهذه المضائق والممرات البحرية؛ ومن أهّمها نذكر كلاً من مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل وقناة السويس.

مضيق البوسفور

يصل مضيق البسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة (أنظر الخريطة رقم1)، ويعتبر مع مضيق الدردنيل الحدود الجنوبية بين قارة آسيا وأوروبا، ويبلغ طوله 30 كم ويتراوح عرضه بين (550 متر و3000 متر). تصنّف مياه مضيق البوسفور ضمن مجال الملاحة الدولية وتعتبر حركة السفن في المضيق واحدة من أهّم نقاط الملاحة البحرية في العالم، حيث تمرّ من خلاله حوالي 47000 سفينة منها أكثر من 8000 سفينة ناقلة للبترول[59].

مضيق الدردنيل

يقع مضيق الدردنيل بين القارة الأوروبيّة والقارّة الآسيويّة (أنظر الخريطة رقم 1)، بحيث نجده يشكّل ممراً دوليّاً مائياً، بين كلّ من بحر إيجة مع بحر مرمرة، ويشكّل هذا المضيق فاصلاً ما بين الشّاطئ الموجود في آسيا الصغرى، وبين شبه جزيرة جاليبولي الموجود في القارّة الأوروبيّة، وهو واقع في الأراضي التركيّة. يبلغ طوله 61 كم، أمّا عرضه فنجده يختلف من نقطة الى أخرى على طول المضيق، حيث يكون بين 1.2 كم، و6 كم، في أعرض وأضيق نقطة له. أمّا العمق فهو أيضاً يختلف من نقطة لأخرى، بحيث

[59] أحمد المصري، "مضيقا البوسفور والدردنيل: الأهمية الاستراتيجية لتركيا"، **تركيا بوست**، 08 ديسمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2017، http://www.turkey-post.net/p-94870/

نجده في أعمق نقطة له 50متراً[60]. ويعتبر مضيق البوسفور والدردنيل بوابة روسيا للعبور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط عن طريق بحر إيجه. وبموجب اتفاقية مونترو* تمتلك تركيا موقعاً بحرياً فريداً يجعلها تتحكم في مضيقين من أضيق الممرات البحرية في العالم، ويعتبر المضيقان (البوسفور والدردنيل) هما المخرج الوحيد للسفن الروسية من البحر الأسود.

الخريطة (1): الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل



المصدر: http://alkhaleejonline.net/articles/1450036433866320100/ تمّ تصفّح الموقع يوم: 20 مارس 2017.

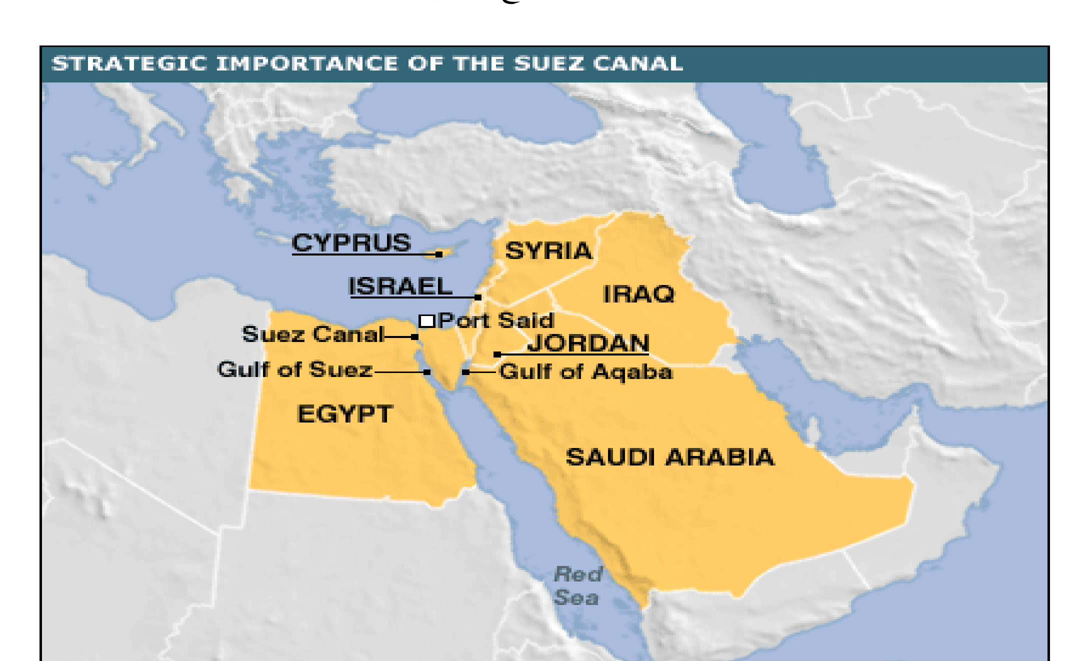
[60] غادة الحلايقة، "أين يقع مضيق الدردنيل"، **موضوع**، 16 أفريل 2015، تم تصفّح الموقع يوم 20 مارس 2017، http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%82%D8%B9_%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%84

*اتفاقية مونترو 09 نوفمبر 1936 اتفاقية تهدف الى تنظيم حركة المرور للسفن التجارية عبر مضائق البحر الأسود في أوقات السلم والحرب.

قناة السويس

القناة عبارةٌ عن ممرٍ مائيٍ اصطناعي على عكس المضيق، وقناة السويس تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، تقع هذه القناة أو الممر المائي في الجهة الشمالية الشرقية من مصر، وتربط قارّة آسيا بقارة إفريقيا (أنظر الخريطة رقم 2). وتعتبر أيضاً أهّم ممر مائي في العالم تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرقي آسيا ودول الخليج العربي مع دول حوض المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين. وقد زادت أهميّة هذا الممر المائي بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي، ذلك أنّ قناة السويس تختصر الطريق بين جنوب شرق آسيا والسواحل الأوروبية الغربية بنحو 40 الى 60% بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح لتوفر بذلك أيضاً الوقت والتكاليف[61].

الخريطة (2): الموقع الجغرافي لقناة السويس



المصدر:

https://www.google.com.eg/search?q=suez+canal+in+world+map&tbm=isch&imgil=mrHyyIuquV5bjM%253A%253BSYrpMJ8L4pncKM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Fwestshore.hs.brevard.k12.fl.us%25252Fteachers%25252Fsarverr%25252Fworld_cultures_maps.htm&source=iu&pf=m&fir=mrHyyIuquV5bjM%253A%252CSYrpMJ8L4pncKM%252C_&usg=__GlIApNbzWX3EnU75OHhc6Baiq4%3D&biw=1366&bih=600&ved=0ahUKEwj_xZCuubjTAhXJiiwKHZ3XCbgQyjcIPQ&ei=_n_7WP_OCsmVsgGdr6fACw#imgrc=68-IyE3wftpRLM:

[61] حمد سعيد الموعد، "أمن الممرات المائية العربية"، (دراسة من منشورات اتّحاد الكتاب العرب، 1999)، 14-15.

بدأ حفر قناة السويس عام 1859م. وانتهى العمل منها وافتتاحها عام 1869م، ويبلغ طول القناة التي شقّت لتصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط حوالي 190كم، وعمقها حوالي 24 م، وعرضها السطحي في الشمال 345 م، وقد تمّ تصميم هذه المسافات لتسمح بمرور البواخر والسفن الكبيرة[62]. وكلّما زاد حجم التجارة العالمية، زادت أهمية هذه القناة خاصّةً بعد تزايد الحاجة إلى النفط في أمريكا وأوروبا، إذ يتركّز النفط في منطقة الجزيرة العربية وشمال إفريقيا. حيث قامت الحكومة المصريّة بتوسيع في بعض مناطق القناة التي تشهد ازدحاماً لتسمح بمرور السفن بالاتجاهين لتوفير الوقت علماً بأنّ فكرة حفر القناة الجديدة* قد طرحت في السبعينات من هذا القرن ونفّذت عام 2015 م، ويبلغ طول القناة الجديدة 72 كم وتنبع أهمية القناة الجديدة من مضاعفة عمل القناة القديمة، ليصبح بمقدور السفن الأكبر حجماً المرور في القناة بالاتجاهين[63].

المطلب الثالث: الموارد الطاقوية في حوض المتوسط

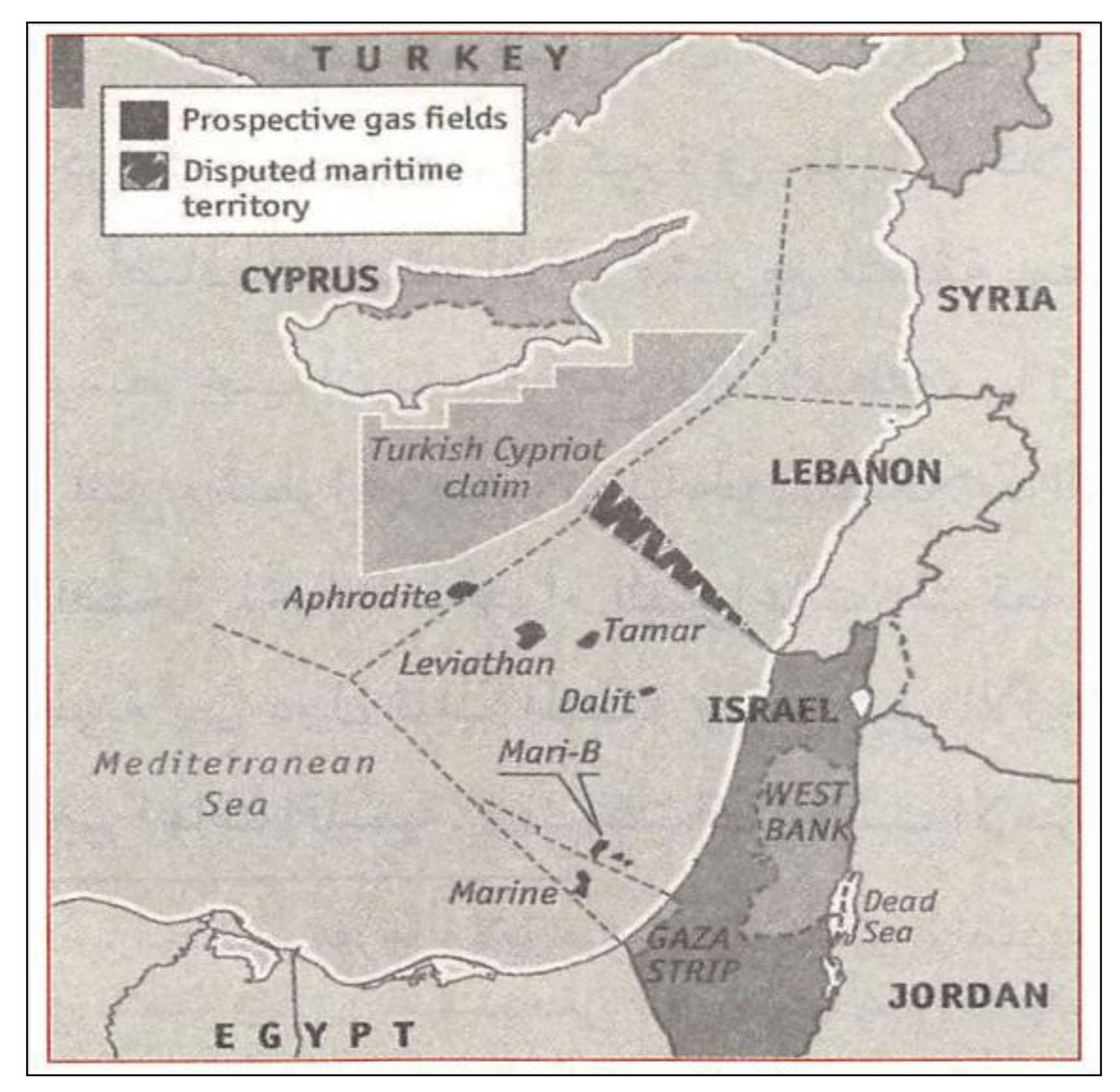
الموارد الطاقوية من بين الثروات الموّزعة طبيعيّا بشكل غير عادل في العالم، وهي ما تضفي تلك الأهميّة الجيوبوليتكية على المناطق المتواجدة بها، لتكون بذلك متغيّراً جوهريا في قائمة المنافسة بين القوى الدولية لبسط نفوذها على هذه المناطق وضمان حصّتها من هذه المادة الحيوية. وممّا لا شك فيه أنّ حوض المتوسط من بين المناطق الغنيّة طاقوياً والمعروف توزّعها في شمال افريقيا بشكل كبير (الجزائر ومصر وليبيا)، لكن في السنوات القليلة الأخيرة شهد حوض المتوسط اكتشافات جديدة في ما يخصّ الموارد الطاقوية والمتركّزة بشكل كبير في شرق المتوسط (أنظر الخريطة رقم 3).

[62] براء الدويكات، "قناة السويس"، **موضوع**، 07 جانفي 2016. تمّ تصفّح الموقع في 28 مارس 2017، http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3_%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B_%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%8B

[63] المرجع السابق.

*القناة الجديدة هي عبارة عن عمليات توسيع للقناة القديمة للسّماح للسفن الأكبر حجماً من المرور عبر القناة.

الخريطة (3): حقول الغاز في شرق المتوسط



المصدر: محمد سليمان زواوي، **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2015)، 71.

من الناحية الجغرافية تمتدّ منطقة شرق المتوسط من هضبة الأناضول شمالاً ومصر جنوباً، الى منطقة الشام شرقاً[64]. بهذا الصدد، قدّرت المؤسسة الأمريكية للمسح الجيولوجي الموارد النفطية والغازية في شرق المتوسط

[64] الزواوي، 71.

بما يقارب 1.8 بليون برميل من النفط، وما يعادل 122 ترليون قدم مكعب* من الغاز (أنظر الجدول رقم 1)[65].

الجدول (1): أهّم حقول الغاز في شرق المتوسط

اسم الحقل	لفياثان	أفروديت	داليت	تامار	ماري–ب
الحجم	453 مليار م^3	من 142 الى 227 مليار م^3	15 مليار م^3	250 مليار م^3	36 مليار م^3
سنة الاكتشاف	2010	2011	2009	2009	1999

المصدر: الزواوي، بتصرف، 73.

تمثّل هذه الحقول حقول الغاز التي تتموضع ضمن الاطار الجغرافي لشرق المتوسط والتي تقع قبالة سواحل قبرص واسرائيل ولبنان وغزّة ومصر، هذا وكما أظهرت شركة نوبل للطاقة* أنّ هذه الحقول المكتشفة بامكانها أن تحول هذه الدول الى دول مصدّرة للغاز[66]. وقد أدّت هذه الاكتشافات الى ردود أفعال بين اعتبارها سبباً في قيام تعاون اقليمي، وبين توقعات نشوب صراعات حول هذه الحقول على المستوى الاقليمي بين كل من تركيا ولبنان وقبرص واسرائيل وتداخل نفوذ القوى الكبرى في المنطقة بين كل من روسيا والاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدّة الأمريكية.

---

[65] الزواوي، 79.

*القدم المكعب=3.4547 متر مكعب. ومنه وبالقيام بالتحويلات المناسبة نجد حوالي 421.473 ترليون متر مكعب من الغاز.

[66] المرجع السابق، 70-72.

*الشركة الأمريكية المسؤولة عن التنقيب عن حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط ومقرها ولاية هيوستن الأمريكية.

المبحث الثاني: بين الاستراتيجية الروسية والتركية لأمن الطاقة

شكّلت بداية القرن الحادي والعشرين انطلاقة مميّزة لكل من روسيا وتركيا على الصعيدين السياسي والاقتصادي معاً، ليتزامن بذلك مشروع الرئيس فلاديمير بوتين منذ سنة 2000 لاستعادة قوّة روسيا الاقتصادية ونفوذها الخارجي. مع مشروع حزب العدالة والتنمية سنة 2002 لإعادة احياء المكانة الاقليمية والدولية لتركيا[67]. وعليه فقد تزايد الاهتمام بقطاع الطاقة من قبل روسيا وتركيا، وذلك لإدراكهما مدى الأهميّة الاستراتيجية لموارد الطاقة وأنّها تعتبر عنصراً من عناصر القوّة بالنسبة للدولة وسعي كل منها الى وضع استراتيجية مناسبة لضمان مصالحهما في مجال الطاقة. في هذا السياق تمّ تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب. يتناول المطلب الأول مرتكزات استراتيجية أمن الطاقة لكل من روسيا وتركيا. أمّا المطلب الثاني فيتطرق الى معادلة الطاقة التقليدية في بحر قزوين ومنطقة القوقاز. في حين خصّص المطلب الثالث للمصالح الطاقوية للدولتين في اقليم البلقان.

المطلب الأول: روسيا وتركيا ومرتكزات استراتيجية أمن الطاقة

يحتل قطاع الطاقة أهمّية كبيرة في الاستراتيجية الروسية؛ حيث يعتبر مورداً مهمّاً من موارد عملة الصرف نتيجة تصدير الموارد الطاقوية من جهة، ومن خلال الاستثمارات الروسية الخارجية من جهة أخرى[68]، اذ يعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية للأمن القومي الروسي، وأداة تأثير هامّة من أدوات السياسة الخارجية الروسية؛ باعتبارها تلعب دوراً محورياً في سوق النفط والطاقة العالمية. ويضمّ قطاع الطاقة في روسيا كلاً من النفط والغاز الطبيعي والفحم. وتعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، حيث قدّر احتياطها بحوالي 30 % من الاحتياطي العالمي وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي لسنة 2010 حوالي 19.4 % كنسبة من الإنتاج العالمي، وبلغت صادرات روسيا منه 223.4 مليون متر مكعب لتكون روسيا بذلك أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي عالمياً بامتلاكها سابع احتياطي للنفط في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدّر احتياطها من النفط حوالي 10%-12 من الاحتياطي

[67] عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، (المركز العربي للأبحاث والدراسات، ماي 2015)، 4.

[68] خولة بوناب، "تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتّحاد الأوروبي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية.، جامعة المسيلة: 2016/2015)، 26.

العالمي، ليبلغ إنتاج النفط الروسي ما يقارب % 12.4 كنسبة من الإنتاج العالمي ككل بصادرات وصلت الى 7.301 مليون برميل يومياً لسنة 2010، لتصبح روسيا في السنة نفسها أكبر منتج للنفط بعد خفض المملكة العربيّة السعودية لإنتاجها نتيجة الأزمة المالية العالمية[69].

تسعى روسيا بذلك بحكم هذه المميزات الى أن تصبح من أكبر اللاعبين العالميّين في السوق العالميّة للطاقة. ليس فقط لامتلاكها احتياطي غاز ونفط يخوّلها الدخول في المنافسة على الأسواق العالمية وحسب، لكن أيضاً لامتلاكها التكنولوجيا والخبرة في مجال الكشف والتنقيب وتطوير الإنتاج، الى جانب سعيها الى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثّل بدائل محتملة للخطوط الروسية بالنسبة لأسواقها خاصة السوق الأوروبية.

يعتمد الهيكل الطاقوي الروسي، بالإضافة إلى احتياطي المواد الأولية الخام وإنتاجها وتصديرها عبر أنابيب نقل الموارد الطاقوية سواء المتعلّقة بالغاز الطبيعي أو النفط، على الشركات الطاقوية الكبرى التي تعد المتحكّم في القطاع الاقتصادي الطاقوي لروسيا[70]. وتتمثل أهمّ هذه الشركات في: غازبروم Gasprom، لوك اويل Lukoil، روزنفت Rosneft، سبيربانك Sberbenk، سيستيما Sistema وTNK-BP، حيث تسعى الى استغلال معطى تنافس الدول المستوردة لموارد الطاقة سواء تعلق الأمر بالدول الغربية أو الاقتصاديات الصاعدة في آسيا[71]، ليمكّنها ذلك من تنمية صادراتها من النفط والغاز لمختلف مناطق العالم وعلى رأسها الاتّحاد الأوروبي وتركيا، الى جانب الدفع بالاستثمارات في الدول المنتجة لموارد الطاقة في العالم من خلال عمليات البحث والتنقيب.

أمّا بالنسبة لتركيا، فهي ترى أنها كانت ولاتزال دولة مركزية فاعلة. يشير هنا رئيس الوزارء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في مؤلفه العمق الاستراتيجي الى أنّ تركيا تحتل موقعًا مركزيًا في القارة الأم أفرو–أوراسيا، ولا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها، بل لديها القدرة على النفاذ إلى مناطق أخرى متعددة. لذا فهو يرى أنّه لا بد من النظر إلى هذا الوضع الجيوبولتيكي كأداةٍ للانفتاح على العالم ضمن

[69] المرجع السابق، 59–61.
[70] بوناب، 65-75.
[71] شكلاط، 132.

خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي، ما يسمح لتركيا بالمشاركة في صنع السياسات الدولية. ومن هنا، تعمل تركيا من أجل إحياء مكانتها بالحضور السياسي والاقتصادي في العديد من المناطق في الشرق والغرب، بما في ذلك حوض المتوسط وعقد شركات مع عدة قوى دولية وإقليمية كبرى، بما فيها خصمها التاريخي روسيا[72]. لترسم بذلك دائرة اقليمية جديدة تكون هي الرائدة فيها، لتتحرّك في دائرة البلقان ومنطقة القوقاز، الى جانب تحركها في محيطها الاقليمي الأقرب انطلاقاً من سوريا مروراً بلبنان والأردن وحتى فلسطين ومصر، بالإضافة الى العراق[73].

انّ الحديث عن التوجه الجيوبوليتيكي الجديد لتركيا يستلزم الحديث عن التحسّن الكبير للأداء الاقتصادي التركي كدعامة أساسية لهذا التوجه، حيث شهد الاقتصاد التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية نموّاً جيّداً مقارنة بالسنوات السابقة، باستثناء الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في العام 2008. وبلغت نسبة النموّ 6.5% بين العامين 2002 و2007، و 9% بين العامين 2010 و2011[74]. من أهّم شركات النفط والغاز التركية شركة تابو الحكومية TAPO وشركة بوتاش BOTAS [75]. نظراً لنموّ الاقتصاد التركي المتزايد، لم تمنع ظاهرة التنافس بين روسيا وتركيا استمرار العلاقات الاقتصادية فيما بينها، اذ يبلغ استيراد تركيا من النفط الروسي 29% و63% من الغاز الطبيعي، لتحتل تركيا بذلك المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وايطاليا من حيث استيرادها للغاز الروسي[76]. وترتبط الدولتان بشبكة من خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي المتمثلة في التيار الأزرق Blue streem والتيار الجنوبي South Stream، والتيار التركي

[72] قدورة، المرجع السابق، 5.

[73] الزواوي، 93-94.

[74] أمينة مصطفى دلة، "الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهويّة"، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: 2016)، 26-27.

[75] هاينس كرامر، **تركيا المتغيّرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر، الطبعة 01، (مكتبة العبيكان، السعودية: 2001)، 185-186.

[76] معمر فيصل خولي، **العلاقات التركية–الروسية من ارث الماضي الى آفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، (منشورات المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت: 2014)، 48-49.

الجديد Turkish Stream الذي تم التوقيع على اتفاقيته في العاشر من اكتوبر 2016 لنقل الغاز الروسي إلى تركيا تحت البحر الأسود[77].

تعتبر تركيا دولة مستقرة نسبيّاً يخوّل لها الفرصة لتكون دولة العبور الأكثر أماناً لضمان موارد الطاقة من النفط والغاز، وسعيها للسيطرة على معظم اتفاقيات ومشاريع خطوط أنابيب امدادات الطاقة يضمن لها الحفاظ على دور المركز الاقليمي الناقل للطاقة.

المطلب الثاني: روسيا وتركيا ومعادلة الطاقة في بحر قزوين ومنطقة القوقاز

تنافس روسيا وتركيا ليس بالأمر الجديد، فهو حاضر في تاريخ كلتا الدولتين الذي يعرض التنافس بين الامبراطوريتين الروسية والعثمانية لبسط السيادة الاقليمية منذ القرن السابع عشر، الوقت الذي كانت فيه روسيا تحاول التوسع وتتطلع للسيطرة على المضائق التركية، مع دفاع الدولة العثمانية عن أراضيها ونفوذها ليتجلّى ذلك في الصراع الأبرز بين الطرفين في حرب القرم (1856-1853) للسيطرة على البحر الأسود وما وراءه، وقد شمل هذا التنافس أبعاداً كثيرة أبرزها كان حول الموارد الطاقوية.

تسعى روسيا في لعبة المصالح الطاقوية الى السيطرة على موارد الطاقة في بحر قزوين، خاصة وأنّها من بين المناطق التي تزخر باحتياطات نفطية كبيرة، لهذا تهدف روسيا لرسم استراتيجية للتوسّع واحتواء المنطقة، الى جانب تخوفها من أن تصبح دول هذه المنطقة منافساً قويّاً في ادارة السوق النفطية العالمية. لذلك عمدت روسيا لتحقيق ما يلي[78]:

– ضمان الريادة الروسية في الاستغلال والاستكشاف والنقل لموارد الطاقة في بحر قزوين عن طريق التحكّم في صادرات النفط الكازاخستاني الذي يمثل لروسيا المحور الأهم في لعبة المصالح الطاقوية بأوراسيا.

– فتح مجال أوسع للشركات النفطية الروسية للتعامل مع المحور الثلاثي(أذربيجان/كازاخستان/تركمانستان) وذلك لضمان تدفق النفط بأسعار منخفضة ونقلها للسوق الأوروبية.

– ربط جسور الطاقة عبر الجبهة الروسية لضمان التحكم في السوق العالمية، خاصة وأنّ للولايات المتحدّة الأمريكية حضور قوي أمام امدادات النفط الروسية عبر بحر قزوين، بالتالي سعت روسيا الى وضع اتفاقيات

[77] دلة، 29.

[78] وليد شملال، "دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير.، جامعة الجزائر: 2014/2013)، 111.

مع جمهوريات المنطقة لضمان امدادات النفط، من أهمّها الخط الجنوبي عبر ايران ومنطقة الخليج العربي وخط أوبك (OPEC) والذي ينطلق من كازاخستان الى ميناء نوفورسيسك على حدود البحر الأسود.

يكون بذلك البعد الأهم في رسم هذه الخطوط ضمان تدفق الامدادات النفطية الى السوق الأوروبية ومن ثم تبعية المنطقة اقتصاديا لروسيا.

تشترك تركيا مع روسيا في النزعة لاحياء المكانة الاقليمية والدولية، اذ ترى تركيا أنّها كانت ولاتزال دولة مركزية فاعلة بحكم موقعها الجغرافي المتميّز الواقع بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، الى جانب أنّها تطل على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل لتشكل بهذا الموقع قلب المجال الجغرافي الأوراسي لتكون دولة عبور مميّزة لموارد الطاقة عبر أراضيها[79].

بالرجوع الى نظرية الدور وكما هو واضح، فانّ سعي تركيا الى لعب دور اقليمي جعلها تطمح لتكون المركز الاقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز من الدول المنتجة الأساسية في الشرق نحو أوروبا. وقد تجلّى ذلك في اتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دينيز عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول عبر ميناء جيهان التركي، مع احتمال أن تصبح منفذا للغاز الايراني الى أوروبا[80]. يعكس بذلك تضارب المشاريع بين روسيا وتركيا في مجال الطاقة كما يلي:

-تركيا التي تعتبر في المنطقة (بحر قزوين ومنطقة القوقاز) بمثابة الممر البحري والملاحيّ -يخترق البحرين الأسود والمتوسط ومنطقة القوقاز-لإمدادات النفط والغاز من آسيا الوسطى الى أوروبا عبر خط باكو تيليبسي-جيهان*(أنظر الخريطة 4)، الذي يعتبر أهمّ المحاور الجيوبوليتيكية بالنسبة لمصالح الدول الكبرى خاصّةً الولايات المتّحدة الأمريكية والتي تسعى لإنجاح هذا المشروع في اطار التقارب الأمريكي التركي، ويعدّ أيضاً كبديل للخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا[81].

-في الوقت الذي طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المشروع، ردّت روسيا بالمثل من خلال مشروعها الخاص بشبكة أنابيب نقل النفط الذي يمتد من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية الى ميناء نوفورسيسك

[79] شملال، 165-166.

[80] قدورة، 9-10.

[81] شملال، 95.

على البحر الأسود، الأول خط أنابيب باكو–جروزني–نوفورسيسك لنقل النفط في شمال بحر قزوين والثاني يتمثل في حقل تنجيز–نيخورسيك–نوفورسيسك[82].

–خط باكو–سوبسا الذي ينقل النفط من مصب سانشغال الى ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود[83].

–خط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز من حقل شاه دينيز بأذربيجان الى ميناء أرضوم التركي مروراً بجورجيا[84].

لايمكن الحديث عن بحر قزوين ومنطقة القوقاز دون الاشارة الى أنّها من المناطق التي تشهد توترات حادّة، تتمثل بالأساس في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان* فانّ ما يهمّ تركيا فضلاً عن الاعتبارات القومية والتاريخية للعلاقات التركية الأذربيجانية، أنّ لأذربيجان أهميّة على صعيد الاستراتيجية الطاقوية التركية، فهي جزء أساسي في مشروع نابوكو لنقل الغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط الى أوروبا، ذلك أنّ خسارة تركيا لأذربيجان يعني بالضرورة زيادة نفوذ روسيا في القوقاز. وما يزيد الأمر تعقيداً أنّ كلاً من روسيا وتركيا تسعيان، حسب نظرية الجيوبوليتيك المتمثلة في الفوضى الخلّاقة لخلق توترات في المنطقة من أجل تعزيز مصالحهما الطاقوية، الاّ أنّ تركيا تحاول أن لا تخسر أذربيجان–شريكها الاستراتيجي– لخشيتها من الانعكاسات السلبية التي قد تطرأ على التعاون القائم بينها وبين أذربيجان في مجال الطاقة[85].

---

[82] المرجع السابق، 116–117.

[83] خولي، 53.

[84] خولي، 53.

[85] المرجع السابق، 173–175.

* خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان الذي يهدف الى نقل النفط من أذربيجان عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، بدأ الشروع في المشروع في 1998 وبدأ تشغيل الخط رسميا في 13 جويلية 2006، يمتد الخط على طول 1760 كم، بطاقة استيعاب مقدارها 1,2 مليون برميل من النفط الخام يوميًا، ليكون بذلك ثاني أكبر طول خط للأنابيب في العالم بتكلفة انشاء قدرت ب 4 مليار دولار، ليكون بذلك محور طريق نقل الطاقة شرق–غرب عبر تجاوز المضائق الموجودة في المنطقة.

* النزاع القائم بين أذربيجان وأرمينيا حول اقليم ناغورنو كاراباخ بين 1993–1994 بدعم لوجستي من طرف روسيا للجيش الأرميني، ليتم في 1994 توقيع ممثلي أرمينيا وأذربيجان وميليشيات كاراباخ اتفاقية تجميد هذا النزاع برعاية من روسيا.

الخريطة (4): خطوط أنابيب النفط والغاز في القوقاز



المصدر:

https://www.google.com.eg/search?q&خريطة+خط+باكو+تبليسي+جيهان=tbm=isch&imgil=HFhl5jPNufLygM%253A%253BriaQHsYh3qUnvM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Fwww.eipss-eg.org. تصفح الموقع يوم: 28 أفريل 2017

المطلب الثالث: اقليم البلقان وتضارب المصالح الطاقوية

يتمتع اقليم البلقان بموقع حيويّ ويقع على مفترق الطرق بين أوروبا وروسيا وتركيا واليونان والعالم العربي، وهو ما جعله موضعاً لتنافس القوى الكبرى، وموضعاً لتنافس روسيا وتركيا في مجال الطاقة. كان البلقان– ولا يزال– يمثل منطقة مصالح حيويّة وإستراتيجية مهمة بالنسبة روسيا. فشبه الجزيرة البلقانية تقع جغرافيًا على الحدود الجنوبية الغربية لروسيا وتشكّل امتدادًا طبيعيًا لعمقها الإستراتيجي، الذي يسمح لروسيا

بالانفتاح على مياه البحار الدافئة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأدرياتيكي، بحر إيجة) التي طالما كان لروسيا الرغبة في بلوغها، كما كانت رغبتها واضحة دائمًا في محاولاتها السيطرة على مضيق الدردنيل[86].

يكون بذلك كل من اقليم البلقان الذي يقترب من منطقة المضائق التركية التي تمتدّ نحو الجزر اليونانية في بحر ايجة. وجميع المناطق الجنوبية والشرقية من أوروبا والتي تشكّل نقطة عبور رئيسة بين أوروبا الغربية وآسيا الوسطى والقوقاز، تمثلان موقعاً حيوياً للسيطرة على مداخل ومخارج الأسطول الروسي من البحر الأسود، لذلك ما انفكّت روسيا ترى في هذا الاقليم بوابة خروج الأساطيل عبر الأدرياتيك نحو مياه البحر المتوسط لتعزيز الحضور البحري الروسي الذي تعتبره روسيا ضرورياً في التأثير على تفاعلات السياسة الدولية[87].

انّ سعي روسيا الى تعزيز نفوذها في البلقان راجع بالدرجة الأولى الى رغبتها في تقليل الاعتماد على تركيا في تصدير الطاقة من أجل ضمان منفذ على البحر المتوسط يتجاوز مضيق البوسفور الخاضع للسيادة التركية، ليتم من خلال اليونان. ومن أبرز مؤشرات تضارب المصالح بين كل من روسيا وتركيا في البلقان كان نجاح روسيا في عقد اتفاقية مع بلغاريا واليونان عام 2007 لبناء خط أنابيب بورغاس ألكسندر بوليس لنقل النفط الروسي ونفط بحر قزوين الى الأسواق الغربية عبر البلقان دون المرور بمضيقي البسفور والدردنيل التركيين، أي من ميناء بورغاس البلغاري على البحر الاسود الى ميناء الكسندر وبوليس اليوناني المطل على البحر المتوسط، ذلك لأنّ روسيا ترى في مسعى تركيا لانشاء خط أنابيب النفط باكو–جيهان واحداً من الرهانات التركية لتهديد المصالح الروسية[88]. تزامن هذا الاتفاق مع اتفاق ثان تمثّل في توقيع الشركة الروسية غازبروم والشركة الايطالية ENI في جوان 2007 اتفاقاً يقضي بنقل الغاز الروسي الى بلغاريا ثم وسط أوروبا منها الى ايطاليا مروراً بالبلقان[89].

---

[86] كريم الماجري، "شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا الى الساحة الدولية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 3 مارس 2013)، 2.

[87] نزار اسماعيل عبد اللطيف، "التنافس الروسي–التركي على اقليم البلقان بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 37، 211.

[88] المرجع السابق، 212.

[89] خولي، 47.

أثّر هذان الخطّان سلبياً على طموح تركيا في أن تكون دولة عبور مركزية للغاز والنفط في المنطقة، وكونها دولة العبور المميّزة لنقل الغاز الروسي عبر أراضيها حيث كانت تطمح لتحقيق مركز اقليمي للطاقة عن طريق روسيا لتكون الناقل الوحيد للغاز الروسي الى أوروبا.

المبحث الثالث: حوض المتوسط المشهد الجديد للتنافس الطاقوي

تزايدت أهميّة حوض البحر الأبيض المتوسط مع تواجد معدّلات من الموارد الطاقوية المكتشفة شرقي الحوض، لتتوسّع حلبة المنافسة وتشمل معادلة الطاقة أطرافاً متعددة سواء الاقليمية منها والدولية. ويبدو أنّ كلاًّ من روسيا وتركيا حاضرتان في معادلة الطاقة هذه ليشهد حوض المتوسط تكراراً لمشهد التنافس الطاقوي بينهما. ينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب. يتناول المطلب الأول مظاهر التنافس الطاقوي الجديد (بعد الاكتشافات الجديدة) شرقي المتوسط. أمّا المطلب الثاني خصّص لرصد التوجهات الجديدة نحو شمال افريقيا. أمّا المطلب الثالث فيتناول توجّه كل من روسيا وتركيا بين الحفاظ على الحلفاء التقليديين والبحث عن البديل.

المطلب الأول: مظاهر التنافس الطاقوي الجديد شرقي المتوسط

يعتبر حوض المتوسط –مع اسقاط لآراء بريجينسكي– محور الحركة الجيوبوليتيكية في القرن الحادي والعشرين، ومركز الاهتمامات الجيواستراتيجية، حيث يضم لاعبين على قدر من القوّة يجعلها قادرة على ممارسة نفوذها في المنطقة، ونشير هنا الى روسيا وتركيا التي تمثّل المحور الجيوبوليتيكي في المتوسط.

إنّ اكتشافات الغاز البحرية الكبيرة في شرق المتوسط يمكن أن يكون لها تأثير عميق على مستقبل الطاقة والاقتصاد والجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) في المنطقة ليطلق عليها اسم المناطق الاقتصادية الحصرية Exclusive Ecnomic Zones [90]. هذا وقد أدّت الإجراءات التي اتخذتها بلدان شرق المتوسط لتطوير وحماية مصالحها البحرية الجديدة في مجال الطاقة إلى خلق ديناميكية/حركية أمنية غير مستقرة. وقد حفّزت الاكتشافات الجديدة البلدان المعنية على تعزيز قدراتها البحرية، مع استمرار النزاعات طويلة الأمد في المنطقة. ومن المحتمل أن يؤدي أي هجوم عسكري على البنية التحتية للطاقة البحريّة أو البريّة إلى تأزيم الأوضاع. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، وتاريخ الصراع المسلح في المنطقة، والزيادة الأخيرة في القوات البحرية، يمكن أن تتصاعد المواجهة في المنطقة بسرعة، في حين تسعى روسيا، التي لها علاقات وثيقة مع

[90] Sarah Vogler and Eric V. Thomson, "*Gas discoveries in the Eastern Mediteranean: Implications for regional maritime security*", (The German Marshall fund of the united states: March 2015), 1.

إسرائيل –التي تعدّ أكبر مورد للنفط الخام في إسرائيل– وقبرص، إلى المشاركة في تطوير ونقل وبيع غاز شرق المتوسط ولكنها لم تجد حتى الآن وسيلة فعّالة لمشاركتها[91].

أظهرت روسيا اهتماماً واضحاً بحقول الغاز المكتشفة في جزيرة قبرص، حيث أنّ روسيا من أهمّ موردي الغاز للقارة الأوروبية ومساهمتها في الحقول القبرصية بإمكانها أن تؤدي الى التخفيف من تأثير النتائج السلبية على الصادرات الروسية[92]. وفي عام 2011، قامت روسيا بتقديم قرض قيمته 3.3 مليار دولار لجمهورية قبرص لتعلن في وقت لاحق أنّها ستعيد هيكلة القرض ليزداد بذلك التعاون الاقتصادي الروسي في الآونة الأخيرة في عدد متزايد من القطاعات مع كل من إسرائيل وقبرص، لتقوم شركة غازبروم الروسية في فيفري 2013، بتوقيع اتفاقية لمدّة 20 سنة مع شركة ليفانت الاسرائيلية لتسويق الغاز الطبيعي المسال، بغرض شراء الغاز الطبيعي المسال حصرياً من حقول تمار وداليت في إسرائيل[93].

في المقابل، وعلى هامش مشاركته في مؤتمر أسبوع سيرا السنوي للطاقة، في مدينة هيوستن التابعة لولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، أكّد وزير الطاقة التركي الحالي براءت ألبيرق أنّ تركيا مقدمة على خطوات هامة فيما يتعلق بعمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في منطقتي البحر الأسود والبحر المتوسط، ليشير أيضاً الى أهميّة تركيا كأبرز دول المنطقة وأكثرها استقرارً، ودورها الهام في أمن إمدادات الطاقة[94]. وبذلك سعت تركيا، منذ سنة 2011، الى استكشاف وتنمية الموارد الطاقوية قبالة الساحل الجنوبي للجزيرة القبرصية. وقد نشرت تركيا سفناً حربية في المناطق التى أجرت فيها شركات دولية عمليات الحفر الاستكشافية، كما عملت على ارسال سفن بحثية الى منطقة الاكتشافات في الجزيرة القبرصية[95].

من جهة أخرى، تعتبر اسرائيل أنّ لتركيا دوراً مميّزاً في صفقة الطاقة على مستوى التوزيع في دول أوروبا الغربية، ويتّضح أنّ المصالح التركية–الاسرائيلية التي أشار اليها وزير الخارجية التركي في أفريل 2014، تتيح ابرام صفقة بين تركيا واسرائيل، تمكّن هذه الأخيرة من توزيع مواردها من الغاز وتخفيف الضغوط

---

[91] Volger and Thompson., 6.

[92] الزواوي، 65-66.

[93] Volger and Thompson, 6.

[94] "تركيا تعتزم التنقيب عن النفط والغاز في البحرين الأسود والأبيض"، مقال منشور على موقع **تركيا بوست،** 09 مارس 2017، تمّ تصفح الموقع يوم: 2017/04/29، http://www.turkey-post.net/p-191753/

[95] Volger and Thompson, 5.

الأمنية على الآبار خاصة تامار وليفياثان، من خلال نقلها عبر الأراضي التركية كونها الوسيلة الأكثر أماناً[96].

تسعى تركيا بذلك الى الاضطلاع بدور النموذج الاقليمي المركزي في سبيل اعادة تأكيد أهميّتها الاستراتيجية في المنطقة عن طريق رسم وتسويق استراتيجية تستهدف تحويل المنطقة الى دائرة نفوذ تركي، حيث بات اهتمام تركيا يتمركز حول كيفيّة الحصول على حصّتها من الموارد الطاقوية، الى جانب المشاركة في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الموجودة بحوض المتوسط تماماً كما كان الحال في منطقة آسيا الوسطى[97].

بالرجوع الى وثيقة الاستراتيجية الروسية للطاقة الصادرة سنة 2000 والملحقة بوثيقة أخرى سنة 2003 والتي أشارت الى أنّ دور روسيا في الأسواق العالمية سينعكس بشكل ايجابي على تأثيرها الجيوبوليتيكي[98]، حيث سعت روسيا للحفاظ على الاستثمارات الروسية في الطاقة بسوريا والتي تعدّ منطقة من مناطق شرق المتوسط واعدة بالنفط والغاز، على مستوى مياهها الإقليمية، ليكون امتياز الاستثمار في مصادر الطاقة السورية قد حازته روسيا بشكل حصري[99]. ففي أواخر عام 2013، وقّعت شركة الطاقة الروسية سويوزنفتي غاز اتفاق تطوير مشترك مع سوريا لاستكشاف موارد الطاقة في المنطقة السورية في حوض المتوسط وإنشاء مشاريع لتنمية الطاقة في سوريا، حيث أشار الاتفاق إلى التزام روسيا بحماية مصالحها في سوريا لمدة 25 سنة[100].

يبدو مما سبق أنّ منطقة شرق المتوسط تساعد روسيا في مواجهة المخاطر الاقتصادية المتمثّلة في العقوبات الغربية والتي فرضت عليها نتيجة الأزمة الأوكرانية 2006 وقطع امدادات الغاز عنها، مع العلم أنّ أوكرانيا من أهمّ الدول التي تمرّر روسيا عبرها الغاز للاتّحاد الأوروبي الحليف التقليدي لها ما يدفعها الى البحث عن

---

[96] الزواوي، 74-75.

[97] كرامر، 171-177.

[98] شكلاط، 134.

[99] خضير عباس النداوي، " توتر العلاقات الروسية التركية..التداعيات والتوتر الاقليمي"، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2016/03/06)، تم صفح الموقع يوم: 2016/12/28،
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3694:2016-03-06-11-29-30&Itemid=172&option=com_contennn/105

[100] Vogler and Thompson, 6.

شركاء محتملين في قطاع الطاقة في اطار التحالفات الدولية. في حين تمثّل اكتشافات شرق المتوسط لتركيا فرصة لتنويع مصادر طاقتها وتقليلها من الاعتماد على روسيا في استيرادها للغاز بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: الحفاظ على الحلفاء التقليديين والبحث عن البديل

يعتبر الاتّحاد الأوروبي أكبر تكتّل اقليمي مستورد ومستهلك للطاقة في العالم نتيجة احتياجاته المتزايدة بحكم اقتصاده الآخذ في النموّ، ليشكّل بذلك الزبون التقليدي والسوق الرئيس للغاز والنفط الروسيين، وعلى رأسه ألمانيا الى جانب دول أوروبا الشرقية. وتسعى روسيا بذلك، في اطار المصلحة الوطنية واستراتيجيّتها الطاقوية، الى احتكار السوق الأوروبية في تصدير الغاز والنفط. حيث بلغت امدادات روسيا للاتّحاد الأوروبي ما يعادل27% من احتياجاتها من النفط، وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي لتبلغ بذلك صادرات روسيا سنة 2005 1.4 مليون برميل من النفط المتّجه نحو شرق ووسط أوروبا عبر خط أنابيب Druzhba (أنظر الخريطة رقم 5)[101].

[101] بوناب، 77-78.

الخريطة(5): خط أنابيب Druzhba



المصدر: بوناب، المرجع السابق، 78.

تقع تركيا أيضاً من جهتها تحت طائلة الغاز الروسي كما أشرنا سابقاً. ومع الصعود الذي تشهده تركيا ونموّها الاقتصادي وقدرتها على التصنيع يزداد الطلب التركي على الطاقة لتلبية احتياجاتها وطموحاتها الاقتصادية والصناعيّة لتحقيق هدف المركز الاقليمي. وعلى الرغم من هذا، فانّ الاتّحاد الأوروبي وتركيا تحذران من الدخول في صدامات مع روسيا في قضايا سياسية شائكة كالأزمة السورية والملف الايراني النووي، حيث يمكن لروسيا استعمال ورقة الطاقة كوسيلة ضغط لتحقيق مصالح على المستوى السياسي.

تعكس من جهة أخرى توجّهات كل من تركيا والاتحاد الأوروبي نحو تنويع مصادر الطاقة سواء في منطقة شرق المتوسط بالنسبة لتركيا، أو توجّهات الاتحاد الأوروبي نحو جنوب المتوسط في اطار الشراكة الأورومتوسطية، اضعاف الموقف الروسي واستبداله بمناطق نفوذ جديدة للطاقة، لكن سيكون من الصّعب التخلّي عن روسيا بهذه السّهولة بالاضافة الى أنّه بقدر ما تحتاج تركيا للغاز الروسي، فانّ روسيا بدورها بحاجة لتركيا بحكم أنّ معظم خطوط الامدادات نحو الاتّحاد الأوروبي الحالية تمر عبر أراضيها، هذا يستدعي من الدولتين التوجّه نحو الموازنة بين الابقاء على الحلفاء التقليديين والتوجّهات الجديدة.

المطلب الثالث: التوجّهات الجديدة نحو شمال افريقيا

برزت ملامح توجّهات جديدة في اطار تنويع المصادر الطاقوية وللتخفيف من تبعيّة تركيا لروسيا، لتشمل بذلك منطقة شمال افريقيا. حيث أعربت تركيا عن تنقيبها عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، ويبدو أنّ تركيا ومصر تتحالفان للقيام بأعمال مشتركة في مجال النفط والغاز. ويحتاج الأمر الى بعض من الوقت للبحث والتنقيب على طول البحر المتوسط، ومن بين أهّم الموضوعات التي بحثها رجب طيب أردوغان خلال زيارته إلى مصر سنة 2012 موضوع التعاون في مجال الغاز والطاقة، وهذا ما أكّدت عليه صحيفة أكشام التركية لوصفها للاتفاقيات المصرية–التركية بأنّها ربيع الطاقة في البحر المتوسط. بالاضافة الى هذا، تدرس تركيا استيراد الغاز من الدول الواقعة في شمال افريقيا[102]، حيث أفضت الاتصالات التركية الجزائرية سنة 2014، إلى رفع وارداتها من الغاز الجزائري المسال لتصبح 6 مليار متر مكعب في السنة وتشتري تركيا منها على فترات شحنات خاصة خارج الاتفاق على طريقة الدفعة الواحدة، لتبلغ 2.5 مليار متر مكعب، لكن ذلك يبدو ضئيلاً أمام ما تحتاجه تركيا من الغاز. فمن المتوقع أن تتزايد احتياجات تركيا إلى 81 مليار متر مكعب في سنة 2030، ليستمر الاتّفاق التركي الجزائري إلى عشر سنوات أخرى بسعر غير معلن، حيث تناقش تركيا مع الجزائر توسيع التعاون الثنائي في ميادين الاستكشاف والبتروكيمياء. وأشارت تركيا أن طلبها من الغاز الجزائري المسال مفتوحة وتتعلق بقدرة الجزائر الإنتاجية[103].

تمثّلت الاستراتيجية الروسية الجديدة من جهتها في علاقاتها مع دول شمال افريقيا في السنوات الأخيرة، والتي أصبحت تتجه لإقامة علاقات تعاون وثيقة مع دوله، على الرغم من وجود لاعبين كبار في المنافسة، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن دخول الصين بقوة على الخط. على سبيل المثال بدأت العلاقات بين ليبيا والاتّحاد السوفياتي منذ عام 1955، وشهدت تطوراً منذ 1969، حيث مثّلت زيارة فلاديمير بوتين إلى ليبيا في أبريل 2008 مرحلة جديدة في العلاقات، ليتم خلالها إلغاء الديون الليبية المقدرة بنحو 4.6 مليارات دولار، مقابل إبرام عقود جديدة ومربحة للشركات الروسية، خاصة شركة غازبروم. كما تجمع بين روسيا وموريتانيا اتفاقية للتعاون شملت منها شركة باشنيفت الروسية في عمليات

---

[102] سليمان الخطاف، "التحالفات ترسم ملامح استغلال الغاز بسواحل شرق المتوسط"، **جريدة اليوم**، العدد: 13974، 2011/09/18.

[103] عبد النور بوخمخم، " تركيا والغاز الجزائري بين الارتهان الروسي والمبادرة الأوروبية "، **تركيا بوست**، تمّ تصفح الموقع يوم: 20 ديسمبر 2016، http://www.turkpress.co/node/14894

التنقيب عن النفط والغاز[104]. في حين تعمل روسيا أيضاً مع الجزائر على تنسيق مشترك في مجال الغاز، بحكم تأثيره الاقتصادي والسياسي عالمياً، والسعي الى إنشاء منظمة للبلدان المصدرة للغاز، الذي قوبل بمعارضة غربية[105]، لتعقد اتّفاقاً مع الجزائر خلال مباحثات قمّة موسكو في 2010 على تنسيق المواقف في سوق الغاز. كما نوقشت إمكانية التعاون في مجال التنمية، واستخراج وإنتاج النفط والغاز الصخري، حيث أشارت وكالة سبوتنيك الروسية للأخبار إمكانية التعاون مع الجزائر، بين سوناطراك الجزائرية وغازبروم الروسية في استخراج الغاز الصخري. وأشار تقرير الوكالة إلى أنّ غازبروم بدأت بالفعل في بعض مشاريع التعاون مع الجزائر، وأشار مدفيديف رئيس الوزراء الروسي على هامش أعمال المنتدى الروسي–الجزائري الذي استضافته موسكو سنة 2016، الى أنّ روسيا تبحث في الوقت الحالي عن تطوير الغاز الصخري، ذلك أنّ الجزائر تمتلك احتياطات مؤكّدة من الغاز الصخري، ويمكن لروسيا والجزائر أن تجدا وسيلة للتعاون في هذا المجال. وأضاف مدفيديف أنّ شركة النفط الروسية غازبروم ستفتح فرعاً لها في الجزائر خلال السنوات القليلة القادمة[106].

يمكن تصنيف دول شمال افريقيا على أنّها من الدول الأطراف التي تسعى روسيا بحكم أنّها دولة مركز الى تعظيم مكاسبها واستثماراتها معها في قطاع الطاقة، باعتمادها على نوع من المشروطية في عقد اتفاقياتها مع دول شمال افريقيا. يمكن حصر هذه المشروطية في ربط صفقات السلاح مع اتفاقيات الطاقة الى جانب الغاء الديون المترتبة عليها، لتكون روسيا بذلك متحكمة في مسار هذه الاتفاقيات، بينما تسعى تركيا الى تنويع مصادرها من الغاز والنفط بعيداً عن الحليف الروسي، لترتسم بذلك ملامح جديدة لتوجّهات الاستراتيجية الطاقوية لكل من روسيا وتركيا تشمل دائرة شمال افريقيا.

---

[104] زهير حمداني، "روسيا تطوّ علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح"، **الجزيرة**، 2017/04/29، تمّ تصفّح الموقع يوم: 30 أفريل 2017،

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/27/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD

[105] حمداني.

[106] سالم مخطارية، "موسكو قمة تفوح منها رائحة الغاز"، **الجزائرية للأخبار**، 2016/04/28، تمّ تصفّح الموقع يوم: 30 أفريل 2017، http://www.dzayerinfo.com/ar/other/econom/5705.html

خلاصة

تسعى كل من روسيا وتركيا في اطار سعيهما تحقيق الأمن الطاقوي الى تنفيذ استراتيجية تمكّنهما من تحقيق مصالحهما في منطقة المتوسط، سواء تعلّق الأمر بحماية خطوط الامدادات، أو ضمان حصّة من الاكتشافات الحديثة شرقي المتوسط، أو الحفاظ على الحلفاء في مجال الطاقة. اضافة الى ذلك أدّى التنافس التقليدي في بحر قزوين ومنطقة القوقاز واقليم البلقان الى تكرار مشهد التنافس في منطقة المتوسط التي لا تقلّ أهمّية عن سابقاتها، لتمتدّ بذلك ملامح هذا التنافس الى جنوبيّ المتوسط المتمثّل في شمال افريقيا. وقد تحوّلت أنظار المتنافسين على موارد الطاقة خاصة روسيا وتركيا نحو حوض المتوسط، الذي أدّت الاكتشافات الجديدة لموارد الطاقة في الجهة الشرقية منه الى اكسابه الفضاء أهمّية أكبر على المستوى الاقليمي والدولي، ممّا أدّى الى توسيع رقعة المنافسة بين الوحدات الدولية في اطار تحقيق أمنها الطاقوي وضمان حصّة من اكتشافات الغاز والنفط في المنطقة. وتسعى روسيا بتوجهها الواقعي في تحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي في اطار هذه المنافسة الى التوسّع وبسط نفوذها في المياه الدافئة، الى جانب السيطرة على أسواق الطاقة.

خاتـــــــــــــــمة

حاولت هذه الدراسة الاجابة عن تساؤل محوري مفاده الى أيّ مدى يمثّل حوض المتوسط فضاءً لتنافس المصالح الطاقوية الروسية–التركية؟. وكاجابة على التساؤل موضوع الدراسة، فانّ حوض المتوسط يمثّل امتداداً للتنافس التقليدي حول المصالح الطاقوية الروسية–التركية وتكراراً لمشهد التنافس التقليدي. وتخلص الدراسة الى جملة من النتائج تتلخّص فيما يلي:

–تعتبر ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية ظاهرة حيويّة ومستمرّة ومرتبطة بتحقيق المصلحة العليا للدولة في مختلف المجالات، يرجع ذلك الى أنّ علاقات الدول فيما بينها مبنيّة بالأساس على تضارب المصالح وسعي كل منها لتحقيق أهداف معيّنة قد تتقاطع مع بعضها البعض، ممّا يدفعها الى التنافس من أجل تحقيق هذه الأهداف.

–أمن الطاقة يتجاوز بعد تأمين الموارد الطاقوية فحسب، بل يشمل أيضاً الحفاظ على الأسواق والطلب لهذه الموارد الحيوية كما هو الحال بالنسبة لروسيا وسعيها للحفاظ على السوق الأوروبية بالدرجة الأولى، في اطار استراتيجية الابقاء على الحلفاء التقليديين.

–شكّلت موارد شرق المتوسط الجديدة منفذاً بالنسبة لتركيا للتخفيف من تبعيتها للغاز الروسي، وضمان حصة كافية لتغطية احتياجاتها من الغاز بشكل كبير.

–تكتسب موارد الطاقة أهميّة استراتيجية في تشكيل أنماط العلاقات بين الفواعل الدولية التي تسيطر عليها معادلة المصلحة، وتجعل من المناطق بهذه الموارد ذات أهميّة على الصعيد الجيوبوليتيكي، لتكون الطاقة بذلك محور التنافس في القرن الحادي والعشرين في ظل الاقتصاديات المتنامية بسرعة وصعود أقطاب اقتصادية جديدة توسّع حلبة المنافسة بين الفواعل الدولية والإقليمية على حد سواء حول تأمين موارد الطاقة. وهو ما يؤدي الى تزايد الاهتمام بحوض المتوسط بعد اكتشافات الطاقة الجديدة شرقي المنطقة. لتأكّد الدراسة صحة الفرضية الأولى التي مفادها أنّ في ظلّ الاقتصاد المتنامي في النظام الدولي، فانّه كلّما زاد الطلب على الموارد الطاقوية، كلّما زاد التنافس عليها لضمان أمن الطاقة.

–تستغل تركيا وضعها الجيوبوليتيكي كأداة للانفتاح على العالم، لتحويل التأثير الاقليمي الى تأثير دولي. وتعمل تركيا على احياء مكانتها ليس فقط من خلال الحضور السياسي، بل والاقتصادي أيضاً، لتأكّد

الدراسة صحّة الفرضية الثانية وتعزيز تركيا لسيطرتها واحتكارها لخطوط أنابيب نقل الطاقة، لتكون المركز الاقليمي الطاقوي. من جهة أخرى، تمّ تأكيد صحة الفرضية الثالثة، فانّ تبعيّة أوروبا للغاز الروسي تشكّل مفتاحاً لتعزيز نفوذها في حوض المتوسط. وقد كانت موارد شرق الحوض مغرية لدخول روسيا طرفاً في هذه المشاريع وسعيها لتكون شريكة فيها للحيلولة دون انشاء خطوط جديدة تكون بدائل محتملة للغاز والنفط الروسي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- الزواوي، محمد سليمان. **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2015.
- خولي، معمر فيصل. **العلاقات التركية-الروسية من ارث الماضي الى آفاق المستبقل**. منشورات المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت: 2014.
- دورتي جيمس، وبالستغراف، روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة. وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986.
- كرامر، هاينس. **تركيا المتغيّرة تبحث عن ثوب جديد**. ترجمة. جتكر فاضل. مكتبة العبيكان، السعودية: 2001.

المقالات

مقال داخل مجلة

- الخويلدي، مسلم مهدي علي. "النظريات الجيوبوليتكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى". **مجلة البحوث الجغرافية**. العدد 21.
- اسماعيل، نزار عبد اللطيف. "التنافس الروسي-التركي على اقليم البلقان بعد الحرب الباردة". **مجلة العلوم السياسية**. العدد 37.
- حقي، سعد توفيق. "التنافس الدولي وضمان أمن النفط". **مجلة العلوم السياسية**. العدد 43، بغداد: 11.

مقال داخل جريدة

- الخطاف، سليمان. "التحالفات ترسم ملامح استغلال الغاز بسواحل شرق المتوسط". **جريدة اليوم**، العدد 13974. 2011/09/18.

الموسوعات

- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتّاح. **الموسوعة الميسّرة للمصطلحات السياسية**. جامعة القاهرة.

الرسائل الجامعية

- العضايلة، عبد الله فلاح عودة. "التنافس في آسيا الوسطى". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2011.
- بوزيدي، عبد الرزاق. "التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2014/2010". مذكرة ماجستير في العلوم سياسية، جامعة بسكرة، 2015/2014.
- بوناب، خولة. "تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتّحاد الأوروبي". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2016/2015.
- بيرد، رتيبة. "الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- حجاب، عبد الله. "السياسة الاقليمية لايران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحدّدات الداخلية والخارجية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2011.
- شكلاط، وسام. "الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 الى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.
- شملال، وليد. "دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2014/2013.

مراكز البحث

- الماجري، كريم. "شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا الى الساحة الدولية". مركز الجزيرة للدراسات، 3 مارس 2013.
- الموعد، حمد سعيد. "أمن الممرات المائية العربية". دراسة من منشورات اتّحاد الكتاب العرب، 1999.
- دلة، أمينة مصطفى. "الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهويّة". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

- قدورة، عماد يوسف. "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية". المركز العربي للأبحاث والدراسات، ماي 2015.
- عرنوس، خليل سليمان. "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في التأثير المتبادل بين ادارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي". المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات: الدوحة، 2011.

المؤتمرات

- سعيدي، وصاف. "سياسة أمن الامدادات النفطية وانعكاساتها". مداخلة في مؤتمر علمي دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف، 2008.

المواقع الالكترونية

- الدويكات، براء. "قناة السويس". **موضوع**، 07 جانفي 2016. تمّ تصفّح الموقع في 28 مارس 2017.

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3_%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B_%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%8B

- الحلايقة، غادة. "أين يقع مضيق الدردنيل". **موضوع**، 16 أفريل 2015. تم تصفّح الموقع يوم 20 مارس 2017.

http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%82%D8%B9_%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%84

- المصري، أحمد. "مضيقا البوسفور والدردنيل: الأهمية الاستراتيجية لتركيا". **تركيا بوست**، 08 ديسمبر 2015. تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2017. http://www.turkey-post.net/p-94870/
- النداوي، خضير عباس. " توتر العلاقات الروسية التركية..التداعيات والتوتر الاقليمي". كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2016/03/06. تم صفح الموقع يوم: 2016/12/28.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3694:2016-03-06-11-29-30&Itemid=172&option=com_contennn/105

- الوافي، عبد الرحمن. "الفوضى الخلّاقة وعلاقتها بالكتاب المقدّس". مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 18 أفريل2016. تمّ تصفح الموقع يوم: 22 ديسمبر 2016.

http://www.beirutme.com/?p=18866

- بوخمخم، عبد النور. " تركيا والغاز الجزائري بين الارتهان الروسي والمبادرة الأوروبية ". **تركيا بوست**. تمّ تصفح الموقع يوم: 20 ديسمبر 2016. http://www.turkpress.co/node/14894
- "تركيا تعتزم التنقيب عن النفط والغاز في البحرين الأسود والأبيض"، مقال منشور على موقع **تركيا بوست**، 09 مارس 2017. تمّ تصفح الموقع يوم: 2017/04/29. /http://www.turkey-post.net/p-191753
- حمداني، زهير. "روسيا تطوّق علاقاتها المغاربية من بوابة الاقتصاد والسلاح". **الجزيرة**. 2017/04/29. تمّ تصفّح الموقع يوم: 30 أفريل 2017. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/27/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD
- مخطارية، سالم. "موسكو قمة تفوح منها رائحة الغاز". **الجزائرية للأخبار**. 2016/04/28، تمّ تصفّح الموقع يوم: 30 أفريل 2017. http://www.dzayerinfo.com/ar/other/econom/5705.html
- نذير، حمدي محمد. "ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2013. تمّ تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2017. democratica.de/ ?p=1775
- https://www.google.com.eg/search?q=خريطة+خط+باكو+تبليسي+جيهان&tbm=isch&imgil=HFhl5jPNufLygM%253A%253BriaQHsYh3qUnvM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Fwww.eipss-eg.org. تصفح الموقع يوم: 28 أفريل 2017.
- https://www.google.com.eg/search?q=suez+canal+in+world+map&tbm=isch&imgil=mrHyyIuquV5bjM%253A%253BSYrpMJ8L4pncKM%253Bhttp%25253A%25252F%25252Fwestshore.hs.brevard.k12.fl.us%25252Fteachers%25252Fsarverr%25252Fworld_cultures_maps.htm&source=iu&pf=m&fir=mrHyyIuquV5bjM%253A%252CSYrpMJ8L4pncKM%252C_&usg=__GlIAp-NbzWX3EnU75OHhc6Baiq4%3D&biw=1366&bih=600&ved=0ahUKEwj_xZCuubjTAhXJiiwKHZ3XCbgQyjcIPQ&ei=_n_7WP_OCsmVsgGdr6fACw#imgrc=68-IyE3wftpRLM. تمّ تصفّح الموقع يوم: 20 أفريل 2017.
- http://alkhaleejonline.net/articles/1450036433866320100/ تمّ تصفّح الموقع يوم: 20 مارس 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

- B. Lovin, Amory. ”*Energy Strategy: the road not taken?. Friend of the earth's not man apart, The most important issue we ever published speciel reprint issue”*. November, 1977.
- *“International Energy Security: Common Concept for Energy Producing, Consuming and Transit Countries, Energy Charter Secretariat”*. March, 2015.
- Vogler, Sarah and Eric V. Thomson. ”*Gas discoveries in the Eastern Mediteranean: Implications for regional maritime security*”. The German Marshall fund of the united states: March 2015.
- Yergin Daniel. “*Ensuring Energy Security”*. *Foreign affair*, Cambridge: March /April, 2006.

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

الأشكال

الجداول

الخرائط

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات